جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان : علوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم : العلوم المالية و المحاسبة

تخصص : مالية المؤسسة

بعنوان

دور التحفيزات الجمركية في تشجيع الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة شركة كهرباء وطاقات متجددة –غرداية– SKTM 2014-2017)

من إعداد الطالبين :

*عرابة خالد

*مقعمز عبدالله

من إشراف الأستاذ : أ/ سعيداني محمد السعيد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2018/06/20

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/مصيطفي عبد اللطيف	جامعة غرداية	رئيساً
أ/ سعيداني محمد السعيد	جامعة غرداية	مشرفاً
د/بن نوي مصطفى	جامعة غرداية	مناقشا
أ/بن قايد الشيخ	جامعة غرداية	مناقشا

الموسم الجامعي: 2018/2017

الإهـداء

إلى من سهرت الليالي من أجلي...

إلى من تعبت ولم تنم جفونها لطول إنتظاري ...

تاج رأسي أمي الحبيبة.

إلى من تعب وشقا لأجل دراستي...

إلى من أوصلني إلى ما أنا عليه اليوم...

لك أبي الغالي.

حفظكما الله وأطال في عمركما.

إلى من عشت معهم وقاسمنا أحلى الأيام وأمرها إلى من هم أثمن وأجمل

ما في هذه الدنيا: إخوتي وأخواتي الأعزاء و إلى زوجتي الكريمة التي كانت سند لي في هذا العمل المتواضع

حفظهم الله

إلى كل أفراد عائلة عرابة وعائلة بن عثمان

إلى كل من علمني في جميع مراحل دراستي

إلى كل من زرعت معهم بذور الصداقة و كل الأصدقاء الذين جمعتني بهم الحياة الجامعية و العملية

إلى كل من يعرفني ولم يذكرهم لساني

إلى من اتخذ الجامعة قاربا والقلم مجدافا والورقة راية والعلم محيطا

إلى هؤلاء وأولئك: أهدي لكم ثمرة جهدي.

خالد

الإهـداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى:

الوالدين العزيزين الذي يقول الله سبحانه وتعالى فيهما، "' ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على و هن وفصاله في عامين أن نشكر لي و لوالديك إلي المصير"' الآية 14 من سورة لقمان

إلى من قال فيهما عز و جل "' و لا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما."' الآية 23 من سورة الإسراء

من جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى من غمرتني بفيض حنانها وعطائها اللا محدود، إلى أعز ما أملك في الوجود أمي حفظها الله ورعاها.

من علمني ورعاني إلى من ضحى بقوته وشبابه إلى من رباني على مكارم الأخلاق وزرع في نفسي حب العمل والاجتهاد والدي العزيز أطال الله في عمره وحفظه من كل سوء.

إلى كل الأهل والأقارب كبيرا وصغيرا ، و كذا زوجتي الكريمة

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا إلى كل أصدقائي و زملائي.

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى و أجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم و النجاح إلى أساتذتنا الكرام.

عبد الله

شكر وعرفان

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات ... تتبعثر الأحرف وعبثاً أن يحاول تجميعها في سطور

سطورا كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصورا تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا فواجب علي شكرهم ووداعهم وأن أخطو خطوتي الأولى في غمار الحياة

ونخص بالجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا و نخص بالذكر الأخ رسيوي مصطفى

إلى الأساتذة الكرام في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ونتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل " سعيداني محمد السعيد "

الذي تفضل بإشراف على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير فله منا كل التقدير والإحترام

الملخص:

تناولت هذه الدراسة دور التحفيزات الجمركية في تشجيع الاستثمار في الجزائر عامة وفي المؤسسات الاقتصادية خاصة، حيث وقعت الدراسة الميدانية على شركة كهرباء وطاقات متجددة (المديرية العامة – غرداية –) للفترة الممتدة من سنة 2014 إلى 2017، ومن أجل معالجة الموضوع تم الاعتماد على الجداول و وذلك باستعمال اكسل 2010 لمقارنة مبالغ الرسوم الجمركية المفروضة و الرسوم الجمركية المعفاة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثيرات جراء التحفيزات والإعفاءات الجمركية الممنوحة للشركة والتي انعكست على زيادة استثمارات الشركة المتمثلة في محطات توليد الكهرباء و تدنية تكاليف الشركة حيث أن الإعفاءات الجمركية جنبت الشركة تكاليف إضافية باهظة وفي نفس الوقت تستثمر تلك المبالغ في تنمية استثماراتها.

الكلمات المفتاحية :

تحفيزات ، إعفاءات، رسوم، نظام جمركي، إستثمار ، مؤسسات إقتصادية، شركة كهرباء وطاقات متجددة.

Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle des exonérations douanières dans la promotion des investissements en Algérie en général et dans les entreprises économiques privées, où il a signé une étude de cas sur Shariket Kahraba wa Taket Moutadjadida (Direction générale - Ghardaia -) pour la période 2014-2017, pour étudier le sujet on a utiliser Excel 2010 pour comparer les montants des droits de douane perçus et des droits de douane exonérés.
L'étude a révélé l'existence d'effets dus à des incitations et exonérations de douane accordées à la société qui reflète sur l'augmentation des investissements de l'entreprise par la réalisation des centrales électriques et de minimiser les coûts de l'entreprise , ou on a constaté que les exonérations douanières supporte des coûts excessifs élevés sur l'entreprise et en même temps, ces fonds sont investis dans le développement de leurs investissements.
les mots clés :
Exemptions, Tax, règlements douaniers, investissements, entreprises économiques, Shariket Kahraba wa Taket Moutadjadida.

قائمة المحتويات

الإهداء.....	II
الشكر و عرفان.....	IV
الملخص.....	V
قائمة المحتويات.....	VII
قائمة الجداول.....	IX
قائمة الأشكال.....	X
قائمة الملاحق.....	XI
قائمة الرموز و الاختصارات.....	XII
مقدمة.....	أ–هـ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحفيزات الجمركية	42-18
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحفيزات الجمركية.....	20
المطلب الأول: مفاهيم حول الإدارة الجمركية	20
المطلب الثاني: التحفيزات الجمركية	24
المطلب الثالث: أهداف و أهمية التحفيزات الجمركية في تشجيع الاستثمارات	33
المبحث الثاني: مراجعة الدراسات السابقة	34
المطلب الأول: الدراسات المحلية	35
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	37
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	40
خلاصة الفصل الأول.....	42
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية " دراسة حالة شركة كهرباء وطاقات متجددة– غرداية ".....	82-43
المبحث الأول: الطرق و الأدوات المستخدمة في الدراسة	45
المطلب الأول: طريقة الدراسة.....	45
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	49
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج.....	50
المطلب الأول: عرض وتقديم النتائج المحصل عليها.....	50

المطلب الثاني: مناقشة وتفسير و استخلاص النتائج.....	57
خلاصة الفصل الثاني.....	60
خاتمة	61
قائمة المراجع.....	64
قائمة الملاحق.....	68

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1.1	حجم الاستثمارات لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة2002-2015	33
1.2	تكلفة التخزين في حالة عدم الاستفادة من مزايا الرواق الأخضر	50
2.2	مبلغ الحقوق الجمركية في حالة عدم الاستفادة من الإعفاءات الجمركية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار ANDI 2016	52
3.2	مبلغ الإعفاءات الجمركية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار ANDI 2016	55

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1.2	الهيكل التنظيمي لشركة الكهرباء والطاقات المتجددة	47

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	نسخة من فاتورة تخزيـــن
2	نسخة من فاتورة توريد معدات وأدوات
3	نسخة من تصريح جمركي D10 N°1000 (في حالة عدم وجود إعفاءات)
4	نسخة من فاتورة توريد قطع غيار
5	نسخة من تصريح جمركي D10 N°1008 (في حالة وجود إعفاءات)
6	نسخة من تصريح بالإستثمار
7	نسخة من مقرر مزايا الإنجاز
8	نسخة من وثيقة F 20 وثيقة الشراء بالإعفاء

قائمة الرموز والاختصارات

الاختصار/الرمز	الدلالـــــــــة بالعربية	الدلالـــــــــة بالفرنسية
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	Agence nationale pour le développement des investissements
APSI	وكالة ترقية الاستثمار و دعمها ومتابعتها	Agence de promotion, de soutien et de suivi de l'investissement
DGE	مديرية كبريات المؤسسات	Direction des grandes entreprises
CFR	التكلفة و أجور الشحن	Cost and Freiht
FOB	التسليم على سطح السفينة	Free en Board
FRET	مبلغ النقل البحري للبضاعة فقط	Freight
NIF	رقم التعريف الجبائي	Numéro d'identification fiscale
OEA	المتعامل الاقتصادي المعتمد	Opérateur Economique Agrée
RIS	شبكات معزولة في جنوب	Réseaux isolés dans le sud
SIGAD	نظام الإعلام الآلي لتسيير للجمارك	Système d'Information et de Gestion Automatisée des Douane
SKTM	شركة كهرباء و طاقات متجددة	Shariket Kahraba wa Taket Moutadjadida
Spa	شركة وطنية ذات أسهم	Société par action
spe	شركة وطنية لإنتاج الكهرباء	Société production d'électricité

مقدمة

أ – توطئة

تعد السياسة الجمركية واحدة من الأدوات البارزة في قضايا حرية التجارة، فإذا اتسمت هذه السياسة بالفاعلية و سرعة الإنجاز، انعكس ذلك في صورة مكاسب للتجارة وزيادة كفاءتها، وخفض تكلفة الاستيراد في دول العالم المختلفة , أما إذا كانت هذه الوظيفة تتسم بالتعقيد وغياب النزاهة الجمركية فسوف تصبح بلا شك عقبة أمام التجارة ، في إطار بيئة الاقتصاد العالمي و التحول نحو العولمة , وعلى الصعيد الدولي فقد ظهر موضوع التسهيلات الإجراءات التجارية كأحد المحاور الأساسية للاهتمامات الحالية لغرض القضاء على كل أشكال العراقيل ، وتقليص الإجراءات الإدارية .

والجزائر باعتبارها مقبلة على تطورات هامة على الصعيد الاقتصادي، وقد قطعت أشواطا هامة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، وما يعنيه ذلك من ضرورة تهيئة الأرضية الملائمة على جميع الأصعدة للاستجابة لمتطلبات السوق الدولية و من أجل تشجيع و توجيه الاستثمارات و زيادة رؤوس الأموال وجلب المستثمرين تعمل الجزائر على اتخاذ سياسة موجهة لبلوغ هدفها و من بين هذه السياسات نجد سياسة التحفيز الجمركي ، كونها تستعمل للتعبير عن الوسائل والأساليب الإغرائية التي تستعملها الدولة لدفع الأعوان الاقتصاديين بقطاع معين في نطاق التنمية الاقتصادية، والدولة الجزائرية انتهجت هذه السياسة ، حيث عملت على وضع قوانين خاصة بالاستثمار تتضمن هذه القوانين امتيازات و تحفيزات جبائية وجمركية .

ب – إشكالية الدراسة

وفي ضوء ما تقدم ، جاءت إشكالية بحثنا مبلورة بصيغة التساؤل التالي:

ما هو دور التحفيزات الجمركية في تشجيع الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

للإجابة على السؤال المطروح ولفهم أكثر له يتوجب علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

1- كيف تساهم الحوافز الجمركية في تشجيع الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية ؟

2- فيما تتمثل المزايا التي تستفيد منها المؤسسات من صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد ؟

3 – إلى أي مدى يمكن للوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار ANDI أن تساهم في تشجيع الاستثمار ؟

ت– فرضيات الدراسة :

للإجابة على التساؤلات السابقة نقوم بوضع فرضيات لها تتركز أساسا حول:

1- تساهم الحوافز الجمركية في تشجيع الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية من خلال الإعفاءات الممنوحة سواء من إدارة الجمارك أو هيئات أخرى تدعم فكرة تنمية وتشجيع الاستثمار وذلك لتنويع إيرادات الدولة ولا تبقى حكرا على المحروقات فقط .

2- تعتبر صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد من المزايا المقدمة للمؤسسات الكبرى خاصة لتشجيع الاستثمار ومن هذه المزايا نجد الرواق الأخضر .

3- تستفيد العديد من المؤسسات من الدعم من الدولة من أجل تشجيع الاستثمار و خصصت الدولة عدة وكالات وطنية من اجل دعم المؤسسات من بين هذه الوكالات نجد الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار ANDI التي تضع 21 شباك متمثل في عدة إدارات أمام المؤسسات لتقريبها منها وتسهيل كل الإجراءات المتمثلة في التحفيزات.

ث – مبررات اختيار الدراسة :

عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع لعل أهمها:

- الرغبة في معرفة مدى فعالية التحفيزات الجمركية في تشجيع الاستثمارات في المؤسسات الاقتصادية؛

-كون أحد الطالبين موظف حاليا في الشركة محل الدراسة حيث يستفيد من معلومات عن طريق البحث الأكاديمي الممنهج لاستغلالها في المسار العملي من جهة ومن جهة أخري يفيد الباحثين في الجامعة من معلومات تطبيقية من الميدان خاصة كون المؤسسة محل الدراسة شركة اقتصادية في التخصص؛

- الرغبة الشخصية في البحث في مثل هذا الموضوع؛

- الأهمية التي تتميز بها الحوافز الجمركية ومحاولة إبراز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال دعم الاستثمارات المحلية.

ج – أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة في مايلي :

- إيجاد إجابة عن التساؤلات المطروحة حول دور الحوافز الجمركية في تشجيع الاستثمارات بالجزائر؛

- إظهار جهود الدولة في تهيئة المناخ الاستثماري؛

- التعرف على بعض السياسات التحفيزية المتبعة في الجزائر.

ح– أهمية الدراسة :

– يستمد هذا البحث أهميته من المكانة الذي يحتلها الجمارك ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي في ظل ظروف التحرر و التحول نحو اقتصاد السوق؛

– التحفيزات الجمركية أحد الموضوعات الهامة في تشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية ؛

– إيجاد إجابة عن التساؤلات المطروحة حول دور الحوافز الجمركية في تشجيع الاستثمار.

خ – حدود الدراسة :

تم حصر الدراسة في حدود زمنية ومكانية تكفي في اعتقادنا للإلمام الكامل بدراستنا.

حيث حدد الإطار المكاني في مؤسسة ذات طابع اقتصادي بولاية غرداية وهي : شركة الكهرباء والطاقات المتجدد ة –غرداية– وحدد الإطار الزمني لعملية الدراسة لمدة زمنية بين سنة 2014-2017 من العقد رقم 01/ENG/SKTM/2014 وملاحقه رقم 01-02-03-04 المبرم بين المؤسسة قيد الدراسة و متعامل صيني لإنشاء محطات توليد الكهرباء للمناطق التالية : إليزي , تمنراست , تيندوف , بمبلغ إجمالي قدر بـ 516.71 341 58 دولار و 493.54 416 653 دج وتم إمضاء العقد بتاريخ 2014/01/14 ، وحددت مدة إنجاز المشروع 18 شهرا عرفت هذه المدة عدة أوامر بتوقيف الأشغال أدت إلى تأخر استلام المشروع حتى بداية سنة 2017 .

د – منهج البحث و أدوات المستخدمة:

لدراسة الإشكالية المطروحة ،تم اعتماد المنهج الوصفي في تحديد الجانب النظري الذي تستند إليه الإشكالية وذلك بهدف الإحاطة بها ومعرفتها نظريا حتى يتم إسقاط هذه المفاهيم على الواقع الميداني، هذا الإسقاط تطلب اعتماد منهج دراسة الحالة وذلك لتحليل المعطيات المتحصل عليها للوقوف على الإشكالية في جانبها التطبيقي ثم تصور حلول لها.

فاستعنا في دراستنا على الوثائق المتحصل عليها من المؤسسة موضوع الدراسة و بحكم عمل أحد الطالبين في المؤسسة محل الدراسة استطعنا بإجراء مقابلات مع مسير العقد التجاري في مصلحة الصفقات و تسيير المشاريع.

كما استعنا في دراستنا على برنامج معالج الجداول الإلكترونية اكسل 2010 والذي كان لنا قاعدة لتوضيح المقارنات الحسابية وتمثيل ذلك في أشكال بيانية .

ذ – صعوبات الدراسة:

في إطار إجراء هذه الدراسة واجهتنا عدة صعوبات أهمها:

– صعوبات البحث العلمي المتمثل في ندرة المراجع خاصة الجانب النظري سواء في الكتب و المقالات أو شبكة الانترنت؛

– واجهتنا صعوبات في جمع المعلومات خاصة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و مصالح الجمارك لمدينة غرداية لعدم توفرهما على مكاتب الإعلام و الاتصال.

هـ – هيكل البحث:

لقد تم تصميم البحث وفق طريق IMRAD حيث تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية وفيه تناولنا الأساس النظري المرتبط بالموضوع، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين: الأول تم فيه التطرق إلى المفهوم العام للجمارك و الإعفاءات الجمركية التي تقدمها من أجل تشجيع الاستثمارات ، أما الثاني تناولنا فيه الدراسات السابقة.

الفصل الثاني:خصصت للدراسة الميدانية(دراسة حالة شركة كهرباء وطاقات متجددة ،المديرية العامة بغرداية)، حيث تناولنا في المبحث الأول أدوات و مجتمع الدراسة و تحديد لأدوات البحث ،وفي المبحث الثاني النتائج والتوصيات من خلال عرض النتائج و مناقشتها، و في الأخير قدمنا خاتمة تضمنت النتائج المستخلصة على المستوين النظري و التطبيقي و تقديم التوصيات التي نراها ملائمة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

للتحفيزات الجمركية

تمهيد الفصل:

في إطار سياسات تشجيع الاستثمار و تحرير التجارة الخارجية التي شرعت فيها العديد من الدول ومن ضمنها الدول العربية،وما ترتب عن ذلك من زيادة في حجم التجارة، و كذا تزايد المنافسة في صناعات كثيرة على المستوى العالمي، وظهور مفاهيم جديدة متعلقة بالنقل والتخزين والتوزيع، والضغوط التي تمارسها بعض الدول لتفكيك الجمركي عن بضائعها في أدنى وقت محدد ، وبالإضافة إلى ظهور مهام جديدة للإدارة الجمركية والمتمثلة في الوظيفة الحمائية والمساعدة على اتخاذ القرار، فقد أصبحت هناك حتمية في تطوير العمل الجمركي، ليتماشى مع كل هذه المتطلبات والتغيرات، وبالتالي فإن الإدارات الجمركية تواجه تحدي في الوقت الراهن يتمثل في القضاء على التعارض في الأهداف في مجال تنفيذ التطبيقات والتعليمات القائمة، وجعل المعوقات والصعوبات أمام التجارة في أدنى حد لها، وهذا لكي لا تحد الجمارك من التدفقات الدولية للتجارة الخارجية، ولهذا أصبح عليها الأخذ بمفاهيم حديثة خاصة تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر، وذلك في إطار تشريعي حديث، وموارد بشرية مدربة بكفاءة، و كذا السعي إلى توقيع اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر مع أهم الشركاء، أي القيام بإصلاحات جمركية تكمن في تقديم تسهيلات و تحفيزات جمركية لتسهيل الإجراءات الجمركية من اجل تحرير التجارة الخارجية و تشجيع الاستثمار.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول عرض أهم المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة وكذا الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وهذا وفق ما يلي:

- ✓ **المبحث الأول: الإطار النظري للتحفيزات الجمركية.**
- ✓ **المبحث الثاني: الدراسات السابقة.**

المبحث الأول : الأدبيات النظرية و للتحفيزات الجمركية

قد يختصر الكثير مفهوم الجمارك في التعريفة الجمركية التي تفرضها هذه الأخيرة على السلع لدى دخولها الحدود الجمركية للدولة ، إلا أن الجمارك أكبر من كونها تعريفة، بل هي قواعد و نظم و اتفاقات يتم تنفيذها وفق معايير دولية وتقوم بتسهيل المبادلات التجارية الخارجية بتقديم تحفيزات جمركية متمثلة في إعفاءات و مساعدات وعدة امتيازات أخرى تساهم في تشجيع الاستثمار .

المطلب الأول :مفاهيم حول الإدارة الجمركية

تعرف الجمارك بأنها الإدارة التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الحقوق الجمركية المستحقة للخزينة العمومية واستيفاء الشروط والقيود الاستيرادية المقرر عليها، حماية للنظم الاقتصادية لكل دولة، وإن أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها يمثل إخلال بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية والذي تعد القوانين الجمركية من أبرزها وأهمها، ولضمان فاعلية القوانين الجمركية وسرعتها وانضباط تنفيذ أحكامها أصبح للمشرع صفة مأمور الضبط القضائي على القائمين بالتنفيذ وفي حدود الاختصاص". [1]

الفرع الأول :مهام إدارة الجمارك

باعتبار إدارة الجمارك نقطة عبور إجباري للبضائع، رؤوس الأموال والأشخاص، تعد الجمارك القائد الأول للاقتصاد الوطني، وبالتالي فإنها تتولى عدة مهام[2] :

أولا– المهام الكلاسيكية :

وتتمثل في :

أ – المهمة الجبائية :

بما أنها تساهم بقسط وفير في إيرادات الدولة ، فهي تتميز بمهمة جبائية تتمثل بدورها فيما يلي[3]:

- تحصيل الحقوق الجمركية
- تحصيل الإتاوات الجمركية

---

[1] زايد مراد ، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر ، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2005-2006،ص 259

[2] بوخاري هشام ،لوناس رشيد ،النظام الجمركي الجزائري و مستقبله في ظل الانفتاح الأقتصادي، مذكرة تخرج ماسترفي العلوم الإقتصادية،جامعة محند آكلي أو الحاج البويرة،2014-2015 ص31.

[3] محمد رحماني ،الرقابة الجمركية على الامتيازات الجبائية ،مذكرة تخرج ليسانس،تخصص :إدارة الجمارك ، المدرسة الوطنية للإدارة، مديرية التدريبات الميدانية،2004/2003، ص134.

– التحصيل لصالح الإدارة الجبائية الحقوق والأتعاب الداخلية التي تطبق على المواد المستوردة ؛

– متابعة ومراقبة الامتيازات الجبائية المقدمة سواء بقوانين المالية أو القوانين الخاصة (قطاع البترول ، الامتيازات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،قطاع المناجم، الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) وذلك لاجتناب الاختلاس أو للتأكد من توفر الشروط القانونية للاستفادة من الامتيازات؛

– تحصيل الغرامات الجمركية الناجمة أو المترتبة عن المخالفات للتشريعات والتنظيمات (الأنظمة الجمركية) و كل النصوص التي لها علاقة بالإدارة الجمركية.

ب–المهمة الاقتصادية :

على أساس القواعد الثابتة للتجارة الخارجية ، تراقب التدفقات التجارية من خلال ثلاث أهداف هي:

– مراقبة العبور، الحماية، النوعية[1].

و تتمثل المهمة الاقتصادية في[2]:

– تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتنقل البضائع ورؤوس الأموال العابرة للحدود؛

– تعزيز المنافسة والتجارة العادلة عن طريق الوقاية والبحث وقمع المعاملات غير القانونية والغش؛

– تشجيع الاستثمار الوطني والخارجي بواسطة ميكانيزمات جمركية وضريبية مؤسسة لهذا الغرض وذلك من خلال التسهيلات الجمركية والأنظمة الجمركية الاقتصادية؛

– المشاركة في تطوير الصادرات خارج المحروقات عن طريق تشجيع وتسهيل إجراءات المراقبة؛

– تقديم إحصائيات خاصة بالتجارة الخارجية والتي تمثل أداة هامة للمساعدة على اتخاذ القرارات.

إن مهام الجمارك في غالبية الأحيان مهام كلاسيكية، في حين أن تطور التجارة الخارجية، وانفتاح الحدود ورغبة الدول في حماية منتجوها الوطني والمواطنين من جهة، وظهور العولمة من جهة أخرى والتي تتزايد مظاهرها يوما بعد يوم، أدى إلى ولادة مهام جديدة تتبنها الإدارة الجمركية وهي ملزمة بتأمينها.

[1] بوخاري هشام ،لوناس رشيد،مرجع سبق ذكره ،ص 32.
[2] محمد رحماني ، مرجع سبق ذكره ،ص136.

ثانيا – المهام المعاصرة:

أ– مهمة حمائية (الحماية) :

و تتمثل في[1] :

– مكافحة التهريب، تبيض الأموال،التجارة بالمخدرات وبصفة عامة الجريمة المنظمة والعابرة للحدود؛

– المشاركة مع مختلف الأسلاك الأمنية في الحفاظ على النظام والأمن العمومي (الأسلحة، المتفجرات، المواد الكيميائية....) ؛

– المشاركة في الحفاظ على الصحة العمومية بمراقبة السلع الغذائية؛

– المشاركة في الحفاظ على الأخلاق العمومية بمراقبة ومنع أي استيراد ينافي أخلاق المجتمع ؛

– حماية المستهلك بمراقبة النوعية ومعايير الإنتاج؛

– حماية البيئة والثروة النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض؛

– حماية التراث الثقافي والفني؛

– حماية الملكية الفكرية و كذا حماية حقوق المؤلف بمكافحة القرصنة الفنية والأدبية.

ب– مهمة المساعدة في اتخاذ القرار :

و تتمثل في [2]:

– إعداد وتحليل الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وذلك من أجل تسهيل اتخاذ القرار من طرف السلطات العمومية؛

– إعداد الدراسات المتعلقة بتطور التجارة الخارجية، توقعات تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية، وذلك بطلب من السلطات.

الفرع الثاني:العناصر الأساسية للتشريع الجمركي

يمكن تعريف التشريع الجمركي، بأنه مجموع الأنظمة و القوانين المطبقة عند التصدير و الاستيراد، كما يطبق على تداول و عبور البضائع، رؤوس الأموال و وسائل الأداء سواء تعلق الأمر بتحصيل الضرائب و الرسوم

[1] محمد رحماني،مرجع سبق ذكره ،ص 136.
[2] نفس المرجع ،ص138,137.

الجمركية، و ردها في بعض الأحيان، و عند تطبيق إجراءات الحظر و القيود الأخرى و كذا مراقبة تطبيق الصرف و كذا الأحكام المتعلقة بمكافحة التهريب و قمع الغش التجاري و الجبائي[1].

تتكون العناصر الأساسية للتشريع الجمركي من قانون الجمارك والنصوص التطبيقية والتعريفة الجمركية، والتي تتمثل كالتالي:[2]

أولا– قانون الجمارك و النصوص التطبيقية :

يشكل قانون الجمارك النظام القانوني الذي تمارس فيه إدارة الجمارك مختلف صلاحيتها ومختلف الإجراءات التي تطبقها الإدارة على المتعاملين الاقتصاديين في مجال التجارة الخارجية، يحدد قانون الجمارك مجال تطبيق القانون، تعريف الإقليم الجمركي، البضائع، الأشياء والأمتعة الشخصية، وسائل النقل، المسافرين، تنظيم الإدارة وسيرها، إحضار البضائع لدى الجمارك، المخازن ومساحات الإيداع المؤقت، النظم الجمركية الاقتصادية، الحقوق والرسوم الجمركية وأخيرا المنازعات الجمركية... .إلخ.

ثانيا– التعريفة الجمركية :

تعتبر التعريفة الجمركية، النص الذي يتضمن قوائم للسلع المفروضة عليها الضريبة، عند استيرادها أو تصديرها و بالرسوم الواجب جبايتها عليها، و عليه فإن التعريفة الجمركية تعتبر أساس السياسة الجمركية للدولة، التي تتبعها في إطار التبادل التجاري الدولي[3].

تشمل التعريفة الجمركية على ما يأتي:

1- بنود المدونة الخاصة بالنظام المنسق لتعيين وترميز البضائع قصد تصنيف البضائع في التعريفات الجمركية و كذا البنود الفرعية الوطنية المعدة حسب المقاييس المحددة في هذه المدونة؛

2- نسب الحقوق المطبقة على البنود الفرعية: تطبق التعريفة الجمركية سواء على السلع المستوردة أو المصدرة ما عدا حالات الإعفاء من دفع الحقوق والرسوم الجمركية، وغالبا ما تطبق الحقوق والرسوم الجمركية على السلع المستوردة فقط، أما فيما يخص التصدير، فالمبدأ العام هو إعفاء الصادرات من دفع كل الحقوق والرسوم الجمركية من أجل تشجيع بيع السلع الوطنية على مستوى الأسواق العالمية

[1] بودالي بلقاسم، ظاهرة التهريب الجمركي و إستراتيجيات مكافحته،رسالة تخرج ماجستير،جامعة تلمسان ،2010-2011، ص13 .
[2] القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 /1979/07 المعدل و المتمم بموجب القانون رقم 17-04 المؤرخ في 2017/02/16 للقانون المتضمن قانون الجمارك الجزائري.
[3] محمد خالد الحريري ، محمد خالد المهايني ، خالد شحادة الخطيب، اقتصاديات المالية العامة و التشريع الجمركي، منشورات جامعة دمشق ، 2006، ص 355.

المطلب الثاني : التحفيزات الجمركية

الفرع الأول : المتعامل الاقتصادي المعتمد Opérateur Economique Agrée (OEA)

إن الرواق الأخضر ، هو الإجراء الذي يسمح للمتعامل الاقتصادي بالرفع المباشر للبضائع بعد إيداع التصريح لدى الجمارك، حيث أن مرحلة المراقبة المسبقة على التصريح (الرقابة الوثائقية)، و الفحص المادي للبضائع تعوض بالرقابة البعدية المركزة أساسا على المحاسبة الفعلية للمؤسسة المستفيدة من تقنية الرواق الأخضر، والجدير بالذكر أن المؤسسات التي يتم قبولها ضمن إجراء الرواق الأخضر، فإنها تدرج مباشرة في إطار نظام إعلامي للتسيير الآلي للجمارك على مستوى المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات، حيث يعالج النظام الإعلامي على المستوى الوطني كل التصريحات محل الرواق الأخضر، فبمجرد إعداد التصريح من طرف المصرح، فإن النظام الإعلامي للتسيير الآلي للجمارك يوجه الملف إلى الرواق الأخضر بعبارة تصريح جمركي مقبول في الرواق الأخضر ، و في هذا الإطار فقد تم تسجيل أكبر قدر ممكن من التصريحات المتعلقة بالرواق الأخضر على مستوي ميناء الجزائر ثم على مستوى مكتب حاسي مسعود في المرتبة الثانية، وهذا نظرا أن شركة سونطراك تتمتع بهذا التسهيل الإجرائي، و في المرتبة الثالثة نجد مركب الحجار ، و هذا يعتبر جد مشجع بالنسبة لتطبيق هذا التسهيل[1].

في إطار إجراءات دعم وتبسيط وتسهيل الإجراءات أمام المتعاملين الاقتصاديين، جاءت صيغة المتعامل الاقتصادي المعتمد "OEA" كأحد التسهيلات الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين وهذا بغرض مرافقة الاستثمار وترقية النشاط الاقتصادي خاصة الناشطة في مجال التصدير بتوفير معاملة خاصة لصالح فئة من المتعاملين الاقتصاديين المتدخلين في مجال التجارة الخارجية خاصة الناشطين في مجال إنتاج السلع والخدمات والناشطين في مجال استيراد و التصدير. [2]

أولا– شروط الاستفادة من الإجراء:

كل شخص معنوي أو طبيعي مقيم في الجزائر: مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري أو مؤسسة خاضعة لقانون أجنبي لها منشأة مستقرة في الجزائر، تمارس نشاط الاستيراد والتصدير وتشتغل في قطاع إنتاج السلع والخدمات.

- ❖ لم تسجل ضده أو ضد ممثليه القانونيين أو إطاراته المسيرة أو شركائه الرئيسيين سوابق خطيرة خلال ثلاث (03) سنوات الأخيرة المنقضية مع إدارات: الجمارك – الضرائب – التجارة – العمل – الضمان الاجتماعي وباقي الهيئات المعنية بمتابعة ومراقبة التجارة الخارجية؛

[1] زايد مراد ، مرجع سبق ذكره ،ص 389

[2] مصلحة الاعلام والاتصال المديرية الجهوية للجمارك الأغواط ، المتعامل الاقتصادي المعتمد ، ملتقى مع المتعاملين الاقتصاديين ، مفتشية أقسام الجمارك ، يوم 2016/11/21,ص2

- ❖ لا يكون في حالة إفلاس أو تصفية أو التوقف عن النشاط أو التسوية القضائية أو الصلح؛
- ❖ لا يكون محل إجراء عملية إفلاس أو تصفية أو تصفية أو التوقف عن النشاط أو التسوية القضائية أو الصلح؛
- ❖ قيامه بعمليات التجارة الخارجية بصفة منتظمة مع تسجيل على الأقل عشر (10) عمليات استيراد أو تصدير أو كليهما خلال كل سنة من السنوات الثلاث المنقضية، مع إمكانية إعادة النظر في هذا الشرط إذا تعلق الأمر بمتعاملين يقومون بعمليات محدودة العدد لكنها معتبرة من حيث الكمية أو العدد أو كليهما؛
- ❖ يمكن منح هذه الصفة أي «OEA» بصفة استثنائية لبعض المتعاملين الذي لديهم مشاريع لها بعد اقتصادي مهم دون أن يتوفر فيهم شرط ثلاث (03) سنوات وهذا بناء على السلطة التقديرية للسيد المدير العام للجمارك في تقدير أهمية المشروع الاقتصادية وبناء على طلب مسبب من طرف المتعامل.

بعد منح الموافقة المبدئية للطالب والمبلغة من طرف مصالح الجمارك المختصة الإقليمية يودع الطلب لاستكمال الإجراءات.

ثانيا– الامتيازات الممنوحة للمستفيد بموجب هذا النظام :

بالإضافة للتسهيلات الممنوحة بموجب القوانين والتنظيمات الساري العمل بهما في مجال التصدير خاصة، فإن صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد ترخص للمستفيد تسهيلات إجرائية على مستوى إدارة الجمارك تتمثل في[1]:

أ) في مجال إجراءات الجمركة:

1) توجيه التصريحات الجمركية (الاستيراد و/أو التصدير) نحو رواق الجمركة دون رقابة آنية، وهو المعروف بالرواق الأخضر* Le couloir vert *والذي يسمح بالرفع السريع للبضائع دون مراقبة للوثائق ودون فحص مادي للبضائع.
2) اكتتاب وتسجيل التصريحات الجمركية عن بعد ، بعد منح إمكانية الربط بنظام *SIGAD* من طرف رئيس مفتشية الأقسام للجمارك المختص إقليميا.
3) تزويد المتعامل* OEA *باستمارات التصريح لدى الجمارك.

[1] مصلحة الاعلام والاتصال المديرية الجهوية للجمارك الأغواط, **مرجع سبق ذكره**,ص7

4) إمكانية اكتتاب التصريحات المبسطة للعبور في حال نقل البضاعة خارج إقليم المديرية الجهوية للجمارك.

5) الإعفاء من عمليات الوزن بما في ذلك الحمولات المتجانسة والمرفوعة مباشرة على متن السفن .

ب) في مجال الإجراءات الإدارية[1]:

تتمحور فيما يلي:

- ✓ تبسيط ملف الجمركة بالإعفاء من تقديم الوثائق التالية: نسخة من السجل التجاري- بطاقة التعريف الجبائي (NIF) ؛
- ✓ الإعفاء من إيداع الوكالة الخاصة بالوكيل لدى الجمارك لكل عملية تجارية (إلا في حال استبداله) ؛
- ✓ الإعفاء من الرخص القبلية للعمليات المدرجة في إطار الأنظمة الجمركية الاقتصادية إلا ما تعلق بالرخص الإدارية الخاصة (FAP) ؛
- ✓ الإعفاء من رخص رفع اليد عن البضائع قيد الإيداع؛
- ✓ الإعفاء من الحصول على رخصة الجمركة من أجل جمركة المتعامل لبضائعه بحيث يحل مقرر اعتماد صفة OEA محل رخصة الجمركة؛
- ✓ إلغاء إلزامية اكتتاب التصريح بعناصر القيمة خلال كل عملية جمركة ؛
- ✓ التمديد التلقائي بنفس المدة لكل آجل منصوص عليه في أي إجراء جمركي؛
- ✓ قبول الصكوك غير المصادق عليها والموجهة لتخليص الحقوق والرسوم .

في حال اللجوء إلى المراقبة والفحص المادي تعطى الأولوية لحملة صفة OEA

ثالثا- إجراءات الحصول على صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد:

3-1-إيداع الطلب:

يودع لدى مستوى مفتشية الأقسام للجمارك التي يتبعها النشاط الرئيسي للمتعامل أو مقره الاجتماعي مرفوقا بالوثائق التالية:

[1] مصلحة الاعلام والاتصال المديرية الجهوية للجمارك الأغواط, **مرجع سبق ذكره**,ص9

- ✓ نسخة من القانون الأساسي للشخص المعنوي الطبيعي؛
- ✓ نسخة من المستخرج التجاري أو ما يحل محله (العقد بالنسبة للمنشآت المستقرة) ؛
- ✓ نسخة من بطاقة التعريف الجبائي؛
- ✓ دفتر الشروط ممضي والاستجواب مستوفي (يستخرج من موقع المديرية العامة للجمارك.[1]

يقوم مكتب التنظيم التابع للمفتشية التي تم على مستواها إيداع الطلب بتقديم وصل بالاستلام للمتعامل كما يمكن للمتعامل أن يقدم طلبه بالوثائق السابقة عن طريق البريد الإلكتروني موجها إلى رئيس مفتشية الأقسام للجمارك الموجودة على موقع الالكتروني للمديرية العامة للجمارك.

3-2- دراسة الطلب:

يتم على مستوى مفتشيه الأقسام للجمارك والتي ترفع بدورها إلى المديرية الجهوية للجمارك ، بعد الرأي مع إرسال نسخة منه إلى المصلحة الجهوية للرقابة اللاحقة لمباشرة عملية التدقيق.

عندما يكون الطلب غير مقبول شكلا، يبلغ رئيس مفتشيه الأقسام للجمارك المتعامل الاقتصادي بذلك مع التبرير في أجل أقصاه شهرا ، وعند عدم التبليغ في هذا الأجل يعتبر الطلب مقبولا شكلا .

يمكن للمتعامل تقديم طعن على مستوى مفتشيه الأقسام للجمارك والذي توجب عليه الرد المبرر .

3-3- مرحلة التدقيق:

هذا الإجراء من صلاحية المصلحة الجهوية للرقابة اللاحقة وهذا في خلال مدة قصوى مقدرة بستة (06أشهر).

التدقيق يخص المعلومات المقدمة من طرف المتعامل ضمن الطلب المقدم وكذا دفتر الأعباء والاستجواب الممضي من طرف المتعامل كما يمكن طلب أي وثيقة إضافية بغرض استكمال التدقيق كما يمكن القيام بزيارة ميدانية لمقر المتعامل يسمح لمصلحة الجمارك المكلفة بالتدقيق بطلب أي معلومات من طرف الهيئات الإدارية الأخرى .

[1]http://www.douane.gov.dz تاريخ التصفح 2018/04/16 على الساعة00: 19

3-4- منح النظام:

يتم منح صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد بموجب مقرر صادر عن السيد المدير العام للجمارك، ولذي يتم تبليغه عن طريق المديرية الجهوية أو مفتشيه الأقسام التي تم على مستواها إيداع الطلب.

رابعا- صلاحية الاعتماد :

تقدر مدة صلاحية الاعتماد بثلاث (03) سنوات يمكن تجديدها لنفس المدة بناءا على طلب المتعامل بشرط احترام الشروط للاستفادة من هذه الصفة.

تتم عملية التجديد بناءا على طلب يقدم عند اقتراب مدة ستة أشهر قبل انقضاء مدة ثلاث سنوات الممنوحة في القرار الأصلي (مدة ستة أشهر هي مدة التدقيق الممنوحة لمصالح الرقابة اللاحقة).

في حال تجاوز مدة التدقيق مدة ستة (06) أشهر لا يتم تعليق صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد إلا في حالة حدوث أفعال خطيرة تؤدي إلى تعليق صفة المتعامل.

الفرع الثاني : الأنظمة الجمركية الاقتصادية :

يقصد بها كافة الميكانيزمات الموضوعة من طرف المشرع في القانون الجمركي بموجب اتفاقيات دولية مع المنظمات العالمية ، هدفها وضع البضائع محل الاستيراد أو التصدير في وضعية قانونية تسمح بخلق فترة قانونية مؤقتة من شأنها تحقيق أغراض اقتصادية [1]، و تشمل هذه الأنظمة مايلي:

أولا-نظام العبور:

يسمح بالتنقل الدولي للبضائع مع وقف الحقوق و الرسوم وتدابير السياسة التجارية شريطة أخد بعض الاحتياطات و الضمانات ، لاسيما فيما يتعلق بحماية الحمولات .

أو هو نظام جمركي اقتصادي توضع فيه البضائع تحت المراقبة الجمركية ، المنقولة من مكتب جمركي إلى مكتب آخر برا أو جوا مع وقف للحقوق و الرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي .

[1] www.startimes.com/f.aspx/f.aspx?t=12849564 تاريخ الاطلاع 2018/03/20 على الساعة 21:00

ثانيا–نظام الاستيداع الجمركي:

هو الإجراء الجمركي الذي يتم بموجبه تخزين البضائع المستوردة تحت رقابة جمركية في مكان محدد (مستودع جماركي) دون سداد حقوق ورسوم جمركية .[1]

والمستودع الجمركي هو النظام الجمركي الذي يمكن من تخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية ، في المحلات المعتمدة من طرف الجمارك ، وذلك مع وقف الحقوق و الرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي[2] ، فنجد 4 أصناف من المستودعات الجمركية وهي:

أ– المستودع العمومي :

يفتح المستودع العمومي لجميع المستعملين لإيداع مختلف أنواع البضائع.[3]

ب– المستودع الخاص :

يمكن أن يمنح المستودع الخاص كل شخص طبيعي أو معنوي لاستعماله الشخصي من أجل إيداع البضائع المرتبطة بنشاطه وذلك في انتظار إلحاقه بنظام جمركي آخر مرخص به.

ج– المستودع الصناعي :

يعتبر المستودع الصناعي محلا خاضعا لمراقبة إدارة الجمارك ، حيث يرخص للمؤسسات بتهيئة البضائع المعدة للإنتاج قصد التصدير ، مع وقف الحقوق والرسوم التي يخضع لها هذه البضائع .[4]

د– المستودع المخصص :

يرخص المدير العام للجمارك باستعمال المستودع المخصص ، من أجل تخزين البضائع التي يشكل وجودها في المستودع العمومي خطرا أو التي من شأنها أن تفسد البضائع الأخرى .[5]

ثالثا – نظام القبول المؤقت :

هو الإجراء الجمركي الذي يمكن بمقتضاه إدخال بضاعة معينة إلى المنطقة الجمركية بإعفاء مشروط من رسوم وضرائب الاستيراد كليا أو جزئيا، يجب أن تستورد تلك البضائع لغرض معين بقصد إعادة تصديرها خلال فترة محددة .

رابعا – إعادة التموين بالإعفاء :

يقصد بإعادة التموين بالإعفاء النظام الجمركي الذي يسمح بأن تستورد بالإعفاء من الحقوق و الرسوم الجمركية عند الاستيراد بضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية مع البضائع التي أخذت في

[1] فتيحة مقنعي،تحسين الأداء الجمركي في ظل نظام التجارة العالمية ،دار نوميديا،الجزائر،2009، ص:121.
[2] المادة 129 من قانون الجمارك،مرجع سبق ذكره، ص: .51
[3] فتيحة مقنعي ،مرجع سبق ذكره، ص:123.
[4] المادة 154،160 من قانون الجمارك ،مرجع سبق ذكره، ص:54-55.
[5] يوسف مسعداوي،دراسات في التجارة الدولية ،ط2،دار هومة ،الجزائر،2016،ص:96.

السوق الداخلية واستعملت للحصول على منتوجات سبق تصديرها بشكل نهائي ، تخصص الاستفادة من هذه النظام للمنتجين و المصدرين والمالكين للمواد المصدرة ، المقيمين في الإقليم الجمركي.[1]

خامسا– استرداد الرسوم الجمركية :

هو إصلاح جمركي ، يقصد به رد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب و الرسوم ، وضرائب الاستهلاك السابق تحصيلها على المواد المستوردة التي استخدمت في صناعة المنتجات المحلية المصدرة إلى الخارج ، ووفقا لهذا النظام تعطي الدولة الحق لمن دفع ضريبة جمركية على سلع معينة أن يستردها، وذلك عند إعادة تصدير تلك السلع و بالإضافة إلى السماح باستعادة الضريبة المدفوعة عن المواد الأولية المستوردة بعد تصنيعها وإعادة تصديرها . [2]

وتعرف بأنها أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية (الاستيراد و التصدير) عن طريق استعمال آليات تتغير حسب النشاط المعني (الوقف أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية ، منح مسبق للمزايا الجبائية والمالية المتعلقة بالتصدير ، الخ...) ، ولا يمكن معرفة مردودها النهائي إلا إذا كانت البضاعة تتوافر على بعض الالتزامات و تتغير حسب الأنظمة كذلك.

إن مثل هذه الإعفاءات الجمركية تتخذ عادة إحدى الأشكال التالية :

أ– الإعفاء من إجراءات رقابة التجارة الخارجية والصرف ، تطبيقا لما تنص عليه تشريعات التجارة الخارجية ، أو النصوص المتعلقة بالعلاقات المالية مع الخارج أو أحكام قانون الجمارك .

ب– إعفاء كلي أو جزئي من بعض الضرائب و الرسوم الجمركية على اختلاف أنواعها ، طبقا للأحكام الواردة في قانون الجمارك الجزائرية ، أو القوانين المالية الجاري العمل بها ، أو أحكام الاتفاقية والمعاهدات الدولية التي تلتزم بها الجزائر.

ج– الإعفاء من الضمان الجمركي بناءا على الاتفاقية أو المعاهدات الدولية ، أو بناءا على النصوص التشريعية الجزائرية.

أ– التسهيلات والامتيازات الممنوحة لترقية الصادرات :

[1] المادة 186و188 من قانون الجمارك ،مرجع سبق ذكره ،ص:62-63.
[2] يوسف مسعداوي ،مرجع سبق ذكره ، ص:98.

وهي الامتيازات الجبائية الممنوحة للأنشطة الصناعية والتجارية التصديرية ، من خلال الإعفاء الجزئي للصادرات من الضرائب الجبائية مع إمكانية احتفاظ المصدرين الجزائريين بنسبة 20 % من الإيرادات المحققة بالعملة الصعبة و المودعة لحسابهم في بنك وسيط معتمد .

ب- التسهيلات والامتيازات الممنوحة في إطار ترقية الاستثمارات :

تسجل هذه التسهيلات من منظور ما للاقتصاد الكلي تعكسه برامج التصحيح الهيكلي المتبنى منذ سنوات والمعتمد على سياسة الانفتاح الاقتصادي وإعادة تنظيم التجارة الخارجية وترقية الاستثمار وسياسة النمو والتنمية الاقتصادية ، وأمام هذه الانشغالات فإن إدارة الجمارك وجدت نفسها معتمدة على إعادة الهيكلة و تهيئة أهدافها و تبسيط إجراءات العمل بهذه الأنظمة لتتلاءم أكثر مع التوجهات السياسية والاقتصادية الجديدة ، ولتستعين مع متطلبات وطموح الأعوان الاقتصاديين [1].

الأنظمة الاقتصادية الجمركية مفيدة للمصدرين على العديد من الأصعدة ، حيث أنها توفر حوافز جبائية ومالية و إدارية.

تتمثل أهم التسهيلات فيما يلي:

- زيارة الموقع و التخليص الجمركي عن بعد؛
- إصدار وصل العبور بالجمارك ، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية ؛
- إنشاء الرواق الأخضر ، الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة من السلع؛
- التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع؛

الفرع الثالث : التحفيزات الجمركية في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)

إن النظام الوطني لتشجيع الاستثمار يجب أن يكون مبنيا بطريقة "تعدل" الامتيازات حسب السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف البلاد و هذا بتبسيطه مع تسريع الإجراءات. و ينص هذا القانون على وضع آليات لمختلف أجهزة التشجيع الموجودة مع إقرار قاعدة تتمثل في استفادة المستثمر من التشجيع " الأكثر امتيازا" في حال وجود امتيازات من نفس النوع.[2]

1 www.startimes.com/f.aspx/f.aspx?t=12849564 تاريخ الاطلاع 2018/04/05 على الساعة 18:00

[2] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار WWW.ANDI.DZ تاريخ الاطلاع 2018/04/21 على الساعة 20:00

و يتضمن النص أيضا دعم قطاع الصناعة بامتيازات خاصة من خلال تخفيض اكبر للحقوق الجمركية لكن هذه الامتيازات لا يتم تطبيقها إلا إذا كان النشاط ذا فائدة اقتصادية أو يتمركز في الجنوب أو الهضاب العليا. ويوضح النص أن هذه الامتيازات التي أقرت في قطاع الصناعة ستدمج مع تلك التي خصصت لقطاعي السياحة والفلاحة حيث ستكون هناك امتيازات إضافية إلى جانب تلك الموجهة للنشاطات ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية وذات الأهمية التي تتمركز في مناطق تسعى الحكومة إلى جعلها مناطق انتشار, ويتعلق الأمر بالامتيازات المشتركة بالنسبة لكل المستثمرين المؤهلين (إعفاءات ضريبة و جمركية و إعفاء من الرسم على القيمة المضافة...) و امتيازات إضافية لنشاطات متميزة (الصناعة و الفلاحة و السياحة) و امتيازات استثنائية للمستثمرين الذي يشكلون أهمية خاصة للاقتصاد الوطني[1].

وتتمثل الأساليب المستعملة في الحوافز الجمركية والالتزامات الجبائية التي تمنح للمكلفين وفق لمقاييس وشروط معينة ، إذا فان الحوافز الجمركية هي عبارة عن مساعدات مالية غير مباشرة ،تمنح إلى بعض المستثمرين الذين يلتزمون بمعايير وشروط يحددها قانون الاستثمار ،وتؤخذ هذه الحوافز بشكل تخفيضات وإعفاءات سواء دائمة او مؤقتة و جدنا أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تمنح امتيازات خاصة بالمشاريع الكبرى التي من شأنها تقديم فائدة للاقتصاد الوطني و لأصحاب رؤوس الأموال الضخمة بالإضافة إلى المشاريع العادية و الوكالة تعمل على توفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل و القضاء على البطالة بشكل عام تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين و الأجانب و جاءت هذه الوكالة لتسهيل والتقليل من الإجراءات و تنظيم أقصى دعم و مساعدة للاستثمار حيث تأسست وفق المرسوم التشريعي 12/93 الصادر بتاريخ 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار (APSI) وبمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلقة بتطوير الاستثمار تحولت إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) المعدل و المتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2008/07/15[2].

وعلى أساس هذا المرسوم تم توزيع الوكالة على المستوى الجهوي و الولائي إلى 21 شباك لا مركزي وحيد.

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار WWW.ANDI.DZ، تاريخ الاطلاع 2018/04/21 على الساعة 20:00.
[2] محمد ياسين ستو،أحمد مفاتيح ، التحفيز الجبائي و أثره على فرص الاستثمار للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية،مذكرة تخرج ليسانس،جامعة ورقلة،2012-2013، ص31

جدول رقم1.1 : حجم الاستثمارات لدى الوكالة الوطنية لتطويرالاستثمار للفترة 2002 –2016

الحالة القانونية	عدد المشاريع	نسبة مئوية	القيمة بمليون دينار جزائري	نسبة مئوية	مناصب الشغل	نسبة مئوية
الخاص	62 520	97.99%	7 290 151	56.95%	963 922	84.67%
العمومي	1 177	1.84%	4 319 545	33.74%	126 036	11.07%
المختلط	107	0.17%	1 191 137	9.31%	48 454	4.26%
المجموع	63 804	100 %	12 800 834	100%	1 138 412	100%

المصدر :الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار WWW.ANDI.DZ تاريخ الاطلاع 2018/04/21 على الساعة 20:00

معظم المشاريع الاستثمارية سجلت في القطاع الخاص بنسبة 97.99 ٪ مقارنة مع القطاع العمومي بنسبة 1.84٪ والقطاع المختلط بين القطاع العمومي والخاص بنسبة 0.17 ٪، وهذا مايبين إستراتيجية الدولة في تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق برنامج الإنعاش الاقتصادي

المطلب الثالث : أهداف و أهمية التحفيزات الجمركية في تشجيع الاستثمارات

الفرع الأول: أهداف التحفيزات الجمركية:

إن الهدف من التخفيضات الجمركية و الإعفاءات هو مساعدة المؤسسات الجزائرية والأجنبية التي ستصبح على علاقة مباشرة بالأسواق الأوروبية في مجال استيراد السلع و الخدمات, بتخفيض الأعباء على المؤسسات المنتجة منها و إمكانية تخفيض الأسعار للمواد النهائية , إضافة إلى معاملة المنتجات في الأسواق الداخلية و الخارجية وفق مبدأ المعاملة بالمثل , وسيساهم التخفيض و الإعفاء الجمركي على المنتجات الوسطية و النصف مصنعة وقطع الغيار إلى انخفاض أسعارها في خلق نوع من المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين.

إن سياسة التحفيز التي تنتهجها الدولة تهدف من ورائها الى[1]:

- رفع المستوى الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية؛
- تهيئة المناخ المناسب والمشجع للاستثمار من اجل تحقيق التنمية الشاملة؛
- هذه السياسة الإغرائية تؤدي الى تراكم رؤوس الأموال وتؤمن للمشروع او المؤسسة التمويل الذاتي عن طريق التخفيف من العبئ الضريبي الجمركي؛

[1] محمد ياسين ستو،أحمد مفاتيح، مرجع سبق ذكره،ص33.

– الاستفادة من الوفرات ، التي يمكن استعمالها في تطوير النشاط أو انتعاشه أو توسيعه؛
– توجيه المستثمر الى المشاريع التي تخدم الخطط التنموية كون الخواص يسعون دوما الى تحقيق المصلحة الشخصية بغض النظر عن الطرق والعواقب الناجمة من جراء ذالك؛
– إجراء هادف : إن هدف أي دولة من منح التحفيزات الجمركية هو تطوير وإنعاش مناطق معزولة أو قطاعات مهمة في مخطط التنمية.

الفرع الثاني: أهمية التحفيزات الجمركية في تشجيع الاستثمارات

عمدت السياسة التعريفية إلى تشجيع الاستثمار عن طريق منح امتيازات تتمثل في الإعفاء الكلي أو الجزئي, المحدود أو غير المحدود لبعض المنتجات و القطاعات إلى جانب استعمال بعض التقنيات المحفزة إلى عمليات الاستثمار خصوصا في مجالات التركيب الصناعي ،و توسيع المشاريع الاستثمارية بالقدر الممكن عبر كامل القطر الوطني و نحو النشاطات المراد ترقيتها.

إن مختلف الأهداف التي تسعى الإصلاحات التعريفية إلى تحقيقها تندرج ضمن عصرنه السياسة التعريفية وفعاليتها، بحيث ترمي إلى تحقيق هدف اقتصادي و ليس مالي فحسب ، والتكييف أكثر فأكثر مع معطيات اقتصاد السوق.

فالأمر يتعلق أكثر بالأخذ بعين الاعتبار اهتمامات المتعاملين الاقتصاديين الذين يرغبون في توجيه نشاطاتهم الاقتصادية و الحفاظ على استمراريتها وفق القانون العام ،أي بعد استنفاد المدة القانونية المحددة للامتيازات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار.

لهذا الغرض منحت الجمارك إضافة إلى كل التسهيلات المتعلقة بالضريبة الجمركية، تسهيلات أخرى للمتعامل الاقتصادي لا تقل أهمية عن سابقتها و يخص الأمر بجمركة البضائع المستوردة عن طريق استعمال الرواق الأخضر[1].

[1] د.مأمون أحمد محمد النور، محمد الأمين عمر اسماعيل ، (دور الجمارك السودانية في ظل إقتصاد السوق)،السودان ،ص12

المبحث الثاني: مراجعة الدراسات السابقة

من المعروف انه لا يوجد بحث أكاديمي لم يتم دراسته من قبل ولهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى بعض الدراسات السابقة حول هذا الموضوع، حيث سنحاول في البداية على تقديم وعرض كل من الأهداف والنتائج التي توصلت عليها هذه الدراسات الأكاديمية وفي الأخير نقارن بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

الدراسة الأولى: زايد مراد 2006/2005 ،**دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر** ، الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه من جامعة الجزائر تهدف إلى تعدد البرامج التي تهدف إلى تبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية التي عملت التنظيمات الدولية كالمنظمة العالمية للجمارك ، وغيرها أو التجمعات الاقتصادية الكبرى كالإتحاد الأوروبي، على وضعها في أرض الواقع والعمل على تنفيذها كسياسة جديدة وما مدى تطبيقها في الاقتصاد الجزائري.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي كالتالي:

– يعتمد نظام اقتصاد السوق أساسا على تحرير التجارة الخارجية بالإلغاء التدريجي للحواجز بين الدول من أجل تحقيق التكامل و المنافسة العالمية للاستفادة من المؤهلات والقدرات الخاصة باقتصاد كل دولة من دول العالم

– تكييف إدارة الجمارك مع اقتصاد السوق ، يتطلب تنظيم محكم وسياسة جمركية جيدة تسمح لها أن تؤدي بالدرجة الأولى دور اقتصاد السوق ، ثم يليه الدور الجبائي من أجل تحقيق إيرادات خزينة الدولة ، كما يجب أن يكون لها تدخل سريع ومرن يهدف إلى المساهمة أكثر في تسهيل حركات السلع ، وبالتالي السماح لقطاع التجارة الخارجية أن يلعب دوره بالتنمية الاقتصادية للبلاد.

– إن قبول الجزائر كعضو في المنظمة العالمية للتجارة يتطلب سياسة تجارية تتوافق مع مبادئ هذه المنظمة وتنازلات تعريفية ترضي دول الأعضاء ، إلا أن من الصعب تحقيق هذين الشرطين خاصة وأن الدولة مازالت تحتاج إلى إيرادات جمركية لتمويل ميزانيات الدولة.

وفي الاستنتاج الأخير نرى انه كي تقوم مؤسسة الجمارك بدورها في ظل اقتصاد السوق يجب أن تتغلب أولا على المشاكل و الصعوبات التي تواجهها داخل و خارج المؤسسة .

الدراسة الثانية: عائشة جبريط 2016/2015 ، **أثر الإعفاءات الجمركية على الأداء المالي (دراسة حالة مؤسسة تيسكوبا للاستيراد و التصدير(القرارة ولاية غرداية) فترة الدراسة 2005–2014)** ، الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر من جامعة غرداية حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية و دور الإعفاءات الجمركية في تحقيق المؤسسات لأعلى نمو للمبيعات .

حاولت الباحثة إسقاط الدراسة النظرية على إحدى المؤسسات الاقتصادية و المتمثلة في مؤسسة تيسكوبا المتواجدة كدراسة حالة باعتبارها من مؤسسات الاستيراد و التصدير الصناعية حيث اعتمدت على مجموعة من المعطيات والبيانات المالية الواردة في القوائم المالية السنوية الصادرة عن المؤسسة لفترة 10 سنوات حيث شملت الفترة 2005-2009 منها قبل الاستفادة من الإعفاءات الجمركية والفترة 2010-2014 بعد الاستفادة من الإعفاءات الجمركية حيث أظهرت في الفترة قبل الاستفادة من الإعفاءات الجمركية مستوى منخفض و متذبذب في أداءها المالي ، بينما في الفترة بعد الاستفادة من الإعفاءات الجمركية تبين تحسن في مستوى أداءها المالي . أكدت الدراسة على وجود علاقة بين الإعفاءات الجمركية والأداء المالي حيث أن إلغاء التعريفة الجمركية ساهم في تخفيض التكاليف وتعتبر وفرة ضريبية تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأداء المالي.

الدراسة الثالثة: بوكروح ، صالح ، **دور المؤسسة الجمركية في ترقية الاستثمار**، الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه من جامعة يوسف بن خدة الجزائر تهدف لتشخيص شروط العمل التي توفرها إدارة الجمارك لتحقيق عمليات الاستيراد والتصدير، كما تعرض أيضا الحلول التي اقرها المشرع الجزائري ، سواء بموجب أحكام قانون الجمارك أو الأحكام المدرجة تبعا في متون قوانين المالية، والتي يمكن للمتعاملين الاقتصاديين استغلالها لتسهيل عمليات التجارة الخارجية ودعم وترقية الاستثمارات كما تهدف أدارة الجمارك من خلال تنفيذ السياسة الجمركية المسطرة من طرف السلطات العمومية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لاسيما عن طريق حماية الاقتصاد الوطني ودعم الاستثمار، فهي تعمل بحكم تواجدها الدائم عبر المنافذ البرية ، البحرية والجوية على مراقبة حركة البضائع ورؤوس الأموال من و إلى الخارج ،غير أن إدارة الجمارك ليست مطالبة بتسهيل وتبسيط عمليات التجارة الخارجية وإنما مطالبة أيضا بتشديد الرقابة الجمركية وإحباط محاولات الغش ، بكيفية تحقق أكبر فعالية في الكشف عن الجرائم الجمركية دون إعاقة سيولة التجارة الخارجية ، وبالتالي فإن الأمر يتعلق بمعادلة صعبة ، تحقيقها بالفاعلية المطلوبة هو المؤشر الذي يعبر عن درجة التنافسية بين المؤسسات الجمركية لدول العالم ومدى استقطابها للاستثمارات الأجنبية على الخصوص.

الدراسة الرابعة : فيلالي مولود بودالي محمد 2014 **الإدخال المؤقت في التشريع الجمركي** ، الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير من جامعة سيدي بلعباس ركزت على الإدخال المؤقت كأبرز الأنظمة الجمركية الاقتصادية لما له من أهمية و أمام هذا الأمر سعت الدول إلى تحقيق التسهيلات حركة الأشخاص و البضائع و السلع و رؤوس الأموال سواء في حالة دخول أو خروج من الإقليم الجمركي للدولة من خلال توحيد التشريعات الجمركية ،و الجزائر سعت إلى مواكبة هذه التحولات الاقتصادية من خلال تطوير المنظومة القانونية و الجمركية و خاصة في مجال ما يسمى بالأنظمة الجمركية الاقتصادية و نظرا للأهمية الاقتصادية لنظام الإدخال المؤقت ،أولته الدول اهتماما بالغا من حيث إيجاد السبل الكفيلة بتحديث أنظمتها الجمركية.

كما أبرزت الدراسة شروط و إجراءات الاستفادة من نظام الإدخال المؤقت و المتمثلة في البضائع المقبولة في هذا النظام و التصريح المفصل و الأشخاص المرخص لهم بذلك ....ثم إجراءات تنفيذ نظام الإدخال المؤقت وتصفيته و تعيين الوجهة القانونية المسموح للبضاعة و العتاد محل الإدخال المؤقت سواء بإعادة التصدير او العرض للاستهلاك أو التخلي لصالح الخزينة العمومية أو الوضع للاستهلاك لفائدة الحساب الخاص للمؤسسات الأجنبية . وتوصلت الدراسة إلى أن نظام الإدخال المؤقت يهدف إلى- :تشجيع الاستثمار الداخلي و دفع عجلة التنمية وجلب العملة الصعبة ،تأهيل المتعامل الاقتصادي الوطني و توفير الشغل وتأهيل البنوك كما يهدف إلى الاستفادة من الخبرة الأجنبية في مجال إنجاز المشاريع تقديم الخدمات.

الدراسة الخامسة: بن عبد الله شريف 2014-2015 ، **التسهيلات الجمركية ودورها في تشجيع التجارة الخارجية (دراسة حالة مفتشيه أقسام الجمارك و مديرية التجارة–بسكرة–)**

الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر من جامعة بسكرة لموضوع التسهيلات الجمركية ، انتهت باستعراض مختلف التسهيلات الجمركية التي يقدمها المتدخلين في التجارة الخارجية وكانت نتيجة الدراسة أنها لا زالت دون المستوى المطلوب خاصة فيما يتعلق بمدى فعالية الرقابة ، وذلك لغياب إستراتيجية عصرية للتسيير وعدم التحكم في الآليات والمتطلبات المتعلقة بالتسهيل كما يمكن وصفها بغير المثمرة حيث لاتزال إدارة الجمارك غير متحكمة في تقنيات تحليل وتسيير المخاطر وعاجزة عن رصد أهدافها بدقة.

في جانبها التطبيقي قام الباحث بدارسة ميدانية في مفتشيه أقسام الجمارك ومديرية التجارة تعرف على أهم التسهيلات الجمركية المقدمة والأنظمة الجمركية المطبقة على المتعاملين الاقتصاديين ، إلا أن إدارة الجمارك تقتصر إلى الإجراءات السريعة للجمركة مثل المسار الأخضر ، وكذلك مساهمي نظام الإعلام الآلي لتسيير للجمارك (SIGAD) لتسريع وتسهيل عملية الجمركة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى: جحا, هناء أويس أحمد بعنوان **أثر تخفيض التعريفة الجمركية في إيرادات الإدارة العامة للجمارك السودانية**

تهدف الدراسة إلي توضيح أثر تخفيض التعريفة الجمركية في إيرادات الجمارك من النقد الأجنبي خاصة بعد انفصال الجنوب وانخفاض عائدات البترول التي سببت شح في النقد الأجنبي وقلة موارده، لذا كان لابد من البحث عن موارد بديلة للنقد الأجنبي . حيث تمثل الإيرادات الجمركية مورداً مهماً ولكن السياسات الجمركية تؤدي إلي تهرب جمركي يقلل من الموارد ، تبني إدارة الجمارك لنتائج البحث ، تفعيل مورد هام للنقد الأجنبي بعد انفصال جنوب السودان فيما يتعلق بإيرادات الجمارك للرسوم التي تدفع بالنقد الأجنبي . وكانت فرضيات الدراسة زيادة الرسوم الجمركية يؤدي إلي زيادة التهرب الجمركي مما يؤثر علي إيرادات الدولة من النقد الأجنبي ،وهل هنالك

علاقة بين زيادة التعريفة الجمركية و واردات الدولة من السلع والخدمات وايضآ هل هنالك علاقة بين زيادة التعريفة الجمركية وإيرادات الدولة من النقد الأجنبي .أتبعت الباحثة المنهج الوصفي الذي يُعني بدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة المشكلة بالإضافة إلي المنهج الإحصائي في جمع وتحليل البيانات المجمعة من المصادر الأولية ، كما استخدمت أيضا الباحثة المعلومات التاريخية في دراستها .ولقد كان تطبيق الدراسة الميدانية علي مجتمع الدراسة الذي يتكون من العاملين بالإدارة العامة للجمارك السودانية في كل من الرئاسة ومجمع المستودعات ،ومجمع الحاويات وجمارك المطار وتم اختيار عينة من موظفين إدارة التعريفة .ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة وجود علاقة عكسية بين زيادة التعريفة الجمركية وواردات الدولة من السلع والخدمات و وجود علاقة طردية بين التعريفة الجمركية العالية والتهرب الجمركي للسلع ، وانخفاض متوسط التعريفة الجمركية أدي إلي زيادة النقد الأجنبي وبالرغم من ثبات متوسط التعريفة إلا أن موارد النقد الأجنبي ظلت في زيادة . تُوصي الباحثة بضرورة تشديد المراقبة علي الحدود وعمل دوريات دورية وجولات بالطائرات حول المناطق التي يتمركز فيها المهربين وفرض عقوبات صارمة عليهم ،تخفيض فئات التعريفة الجمركية وتقييم السلع تقييماً سليم، كما تُوصي بتسهيل وتبسيط الإجراءات الجمركية.

الدراسة الثانية :

Jonathan Sorriaux

Le système de préférences généralisées de l'Union Européenne : le droit douanier facteur de développement.

جوناثان صوريو ، **النظام المعمم لتفضيلات الاتحاد الأوروبي: قانون الجمارك عامل للتنمية**. الدراسة عبارة عن **أطروحة دكتورا في الحقوق من جامعة شرق باريس سنة 2014**

أبرزت الدراسة على أنه و بفضل نظام الأفضليات المعمم ، يمنح الاتحاد الأوروبي تخفيضات في التعريفات الجمركية للبلدان النامية لمساعدتها على التطور. البلدان الأقل نمواً والبلدان الضعيفة التي تستوفي قائمة بالمعايير المتعلقة بحقوق الإنسان ، حقوق العمل الأساسية ، الحكم الرشيد والبيئة معفاة من الرسوم الجمركية على إقليم الجماعة. مصلحة استخدام نظام الأفضليات المعمم هي في صميم هذه الدراسة التي تحتوي على قسمين. يتعلق الأول بالتنمية الاقتصادية ، والثاني بالتنمية الاجتماعية والسياسية. في العنوان الأول ، تعد دراسة إطار تعزيز التنمية الاقتصادية موضوع الترجمة الأولى. وتسعى إلى توضيح كيف أن الاتحاد الأوروبي يفضل بعض البلدان ويحمي أجزاء معينة من اقتصادها من خلال منح نظام غير مواتٍ تماماً لسلع معينة (المنسوجات والزراعة), أو من خلال الآليات الحمائية.

وبالإضافة إلى ذلك ، يسعى هذا العنوان الفرعي إلى معرفة الفوائد الاقتصادية التي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يستمدها من نظام الأفضليات المعمم وما إذا كان فعالا في هدفه المتمثل في مكافحة الفقر في البلدان النامية. في حين تم شرح أن تأثير نظام الأفضليات المعمم على الحد من الفقر غير مقنع ، يشرح العنوان الفرعي الثاني أسباب هذا الفشل. الأسباب الأولى هي الخارجية للنظام. وفي حين أن فكرة شرط الدولة الأولى بالرعاية محل شك من جراء انتشار الاتفاقات التجارية الثنائية ، فإن مفهوم الهامش التفضيلي هو أيضا. يجب إعادة النظر في هاتين المفهومين. وتتعلق أهمية نظام الأفضليات المعمم بمناقشته. وبالإضافة إلى ذلك ، يجب أن تؤخذ أهمية التدابير والخدمات غير الجمركية في الاعتبار عند تقييم نظام الأفضليات المعمم ، وهو صك تعريفات. فيما يتعلق بالحواجز الداخلية ، تحتل مشكلة قواعد المنشأ مكانة مركزية. وبشكل أعم ، يتم تناول مسألة تبسيط (وبالتالي خفض التكاليف) لنظام الأفضليات المعمم من أجل معرفة كيفية جعل النظام أكثر كفاءة. في العنوان الثاني ، يتعلق العنوان الفرعي الأول بالإطار (التاريخي والمعياري والجغرافي والمنهجي) الخاص بتعزيز الحقوق الأساسية في نظام الأفضليات المعمم الخاص بالاتحاد الأوروبي. في هذه الأثناء. ويخصص العنوان الفرعي الثاني للاهتمام بتطبيق الحقوق الأساسية في نظام الأفضليات المعمم الخاص بالاتحاد الأوروبي. ومن ثم ، فإن تطبيق الحقوق الأساسية من جانب البلدان النامية أمر إيجابي لاقتصاد الاتحاد الأوروبي سواء أكان الجانب الحمائي أم لا. وفيما يتعلق بالبلدان النامية ، في حين أن تطبيق الحقوق الأساسية مفيد لها ، فإنه لا يزال عبئا،لم يتم ذكر إمكانية تعليق نظام الأفضليات المعمم في حالة حدوث انتهاك للحقوق الأساسية ، ولا سيما من قبل المنظمات غير الحكومية والنقابات. تم اقتراح محاولة تفسير هذه الظاهرة في الفصل الأخير من هذه الرسالة.

الدراسة الثالثة : دراسة عن أثر **الإعفاءات الضريبية علي الإيرادات لعامي (2012-2013)** من إعداد فرع البحوث لإدارة الإحصاء دائرة التخطيط الإدارة العامـــة للالتزام والتسهيل هيئـــة الجمـــــــارك جمهورية السودان سنة 2012.

تتلخص الدراسة بأنها تقدم استعراض للإعفاءات الضريبية وأثرها على الإيرادات , أتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي في تحليل البيانات وتحديد أي نوع من الإعفاءات الأكثر تأثيرا.

ركزت الدراسة على تبويب الإعفاءات برموز (CUSTOMS PROCEDURE CODE (CPC الإجراءات الجمركية كما تكمن مشكلة الدراسة بأنها تناقش تأثير الإعفاءات على المتحصل عليه، ومعرفة أي الإعفاءات الأكثر تأثيرا. توصلت الدراسة إلى نتائج وأهمها أن الإعفاءات تؤثر تأثير سلبي على الإيرادات . بلغت نسبة الواردات المعفاة من قيمة الواردات الكلية حوالي 35.5% للعام 2012 و حوالي 39.4 % للعام 2013 حتى أكتوبر.

تم استخدام المنهج الاستنباطي في التحليل وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS على بيانات الإعفاءات الجمركية لعامي 2012-2013

تنبع أهمية الدراسة في أنها تقدم وصف إحصائي وتحليلي للإعفاءات الجمركية لعامي 2013/2012 ومقارنتها مع بعضها البعض .

كما تهدف الدراسة إلى وضع توصيات للجهات المختصة يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرار ، إلقاء الضوء على الجهات المختصة بالإعفاءات و معرفه لائحة تنظيم منح الإعفاءات الجمر كيه لعام 2010 .

وكانت نتائج الدراسة كالأتي:

1/ أظهرت الدراسة أن الإعفاءات قلت بنسبة 134% عن العام السابق وهذا يعني أن السياسات المتبعة قللت الإعفاءات لهذا العام 2013م

2/ العمل على رقابة الإعفاءات بموجب خطابات المالية ومعرفة أسباب الزيادة .

3/ على الجهات المختصة إجراء مزيد من الدراسات على الإعفاءات بموجب الاتفاقية العربية ومعرفة مدى تأثيرها لأنها سجلت نسب ضعيفة .

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

سنعرض في هذا المطلب العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في محاولة منا لحصر أوجه التشابه والاختلاف وتبين ما يمكن إضافة لهذه الدراسات.

من خلال عرضنا لعينة من الدراسات التي تناولت موضوع الإعفاءات الجمركية تبين لنا أن معظم هذه الدراسات تناولت الإعفاءات الجمركية وتأثيرها على تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار و ترقيته فمن ناحية حصر الإعفاءات الجمركية من اجل تحرير التجارة الخارجية نجد في رسالتي كل من زايد مراد و بن عبد الله شريف ، فركز الطالب زايد على ضرورة تنازل الدولة الجزائرية على بعض التعريفات الجمركية لتحرير التجارة الخارجية أما دراسة بن عبد الله شريف فلقد ركز في جانبها التطبيقي على التسهيلات الإدارية المقدمة من طرف مفتشيه أقسام الجمارك ومديرية التجارة من أجل تشجيع التجارة الخارجية وتتفق مع دراستنا ضمنيا كون التحفيزات الجمركية المقدمة للمؤسسة لابد أن تكون من ورائها

إدارة جمركية ذات مستوى عالي خاصة في الرقابة لكي يكون التحفيز عنده الأثر المرجو منه، أما دراسة بوكروح ركزت على دور المؤسسة الجمركية في تحقيق التنمية و ترقية الاستثمار ومحاربة التهرب الجمركي وتلتقي هذه الدراسة مع دراستنا من حيث أثر الإعفاءات الجمركية على تشجيع الاستثمار و ترقيته , في حين توافقت دراسة فيلالي مع إشكالية بحثنا في الطرح حيث اعتمدت على دور الإدخال كأبرز الأنظمة الجمركية الاقتصادية المساهمة في تشجيع الاستثمار.

أما مذكرة عائشة جبريط ركزت على إظهار أثر الإعفاءات الجمركية على الأداء المالي للمؤسسة صناعية .

أما من جانب الاختلاف مع الدراسات السابقة فقد كان جوهريا ،من حيث أننا اعتمدنا في دراستنا الميدانية على عقد قانوني لشركة إنتاج كهرباء عن طريق الطاقات المتجددة مع شركة أجنبية صينية لإنشاء محطات لتوليد الكهرباء عن طريق الطاقات الشمسية و تعد بذلك دراسة ميدانية تختلف عن سابقاتها من الدراسات من حيث مجال نشاط المؤسسة و باعتبارها دراسة حديثة, لشركة وطنية جديدة تعتبر الاولى من نوعها في الوطن والتي تم إنشاءها سنة 2013 , إضافة إلى أن ما يميز هذه الدراسة وبحكم أن أحد منا نحن الطالبين موظف في الشركة محل الدراسة تطرقنا إلى مبالغ مالية ونسب مباشرة يمكن أن تتخذ كنقاط هامة وجوهرية لإبراز مدى استفادة الشركة لمبالغ غير مالية تكمن في إعفاءات و تحفيزات و تسهيلات جمركية تساعدها تنمية وتطوير استثماراتها في إنتاج الكهرباء ، كما تختلف دراستنا على باقي الدراسات كونها دراسة جزئية تدرس مؤسسة واحدة عكس الدراسات الأخرى التي كانت دراسات كلية تشمل التجارة الخارجية ، اقتصاد السوق و إيرادات دولة أو عدة دول مثلما جاء في دراسة **Jonathan Sorriaux** الذي ركز في دراسته على التخفيضات الجمركية للدول النامية لمساعدتها على التطور إضافة إلى أن ما يميز هذه الدراسة أنها وصفية تحليلية بخلاف الدراسات السابق ذكرها و التي كانت في أغلبها دراسات سطحية .

خلاصة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى المفاهيم العامة الجمارك الجزائرية بالإشارة إلى إدارتها والمزايا التي تقدما وأهميتها على اقتصاد الدولة خاصة في تشجيع الاستثمار و من خلال ما تم عرضه رأينا أن هناك عدة مزايا و تحفيزات جمركية مقدمة من طرف الجمارك لتسهيل المعاملات التجارية سواء داخل الحدود أو خارجها ,ولمقارنة دراستنا مع دراسات أخرى تتناول نفس مجال الدراسة فيما يخص التحفيزات الجمركية و كذلك تشجيع وتنمية الاستثمار قمنا باستعراض عينة من الدراسات السابقة التي تطرق إليها الباحثون في أبحاثهم السابقة، كما جرينا مقارنة لأوجه التشابه و أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية بما تتميز هذه الدراسة عن سابقاتها , ومن اجل الانطلاق في الدراسة الميدانية التي سنتطرق اليها بالتفصيل في الفصل الموالي، لإبراز دور التحفيزات الجمركية في تشجيع الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

دراسة حالة شركة كهرباء و

طاقات متجددة – غرداية–

تمهيد الفصل:

بعد أن تطرقنا في الجانب النظري إلى النظام الجمركي والتحفيزات التي يقدمها هذا النظام للشركات الاقتصادية من أجل تشجيع الإستثمارت وقع اختيارنا في دراسة الحالة على إحدى المؤسسات الاقتصادية الوطنية وهي شركة الكهرباء والطاقات المتجددة – غارداية– المديرية العامة SKTM التابعة لمجمع سونلغاز والكائن مقرها ببلدية بنورة ولاية غرداية وهي حديثة النشأة و التي تستثمر في الطاقات المتجددة مستفيدة من عدة مزايا جمركية وجبائية.

لقد تم تقسيم هذا البحث إلى قسمين :

- ✓ **المبحث الاول : تناولنا فيه الطرق والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة.**
- ✓ **المبحث الثاني : تناولنا فيه عرض ومناقشة النتائج المتحصل عليها.**

المبحث الأول : الطرق و الأدوات المستخدمة في الدراسة

سنوضح في هذا المبحث طريقة جمع بيانات الدراسة من اختيار مجتمع والعينة، مصادر جمع المعلومات، وأدوات الدراسة، متغيرات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة، وكذالك محددات الدراسة.

المطلب الأول :طريقة الدراسة

بغية الوصول إلى أهداف الدراسة المرجوة وجب علينا الإلمام بطبيعة المجتمع، عينة الدراسة وكذا طبيعة مؤشر الدراسة والأساليب الإحصائية المستعملة التي تتماشى مع بحثنا.

الفرع الأول :مجتمع وعينة الدراسة

سنتطرق في هذا الفرع إلى مجتمع الدراسة وعينة الدراسة.

1.مجتمع الدراسة :

من أجل إسقاط الدراسة النظرية ومعرفة مدى مساهمة التحفيزات الجمركية في تشجيع الاستثمار فقد تم التركيز على المؤسسات الاقتصادية الكبري بصفتها تتأقلم مع موضوع دراستنا، حيث تم اختيار شركة كهرباء وطاقات متجددة ولاية غرداية، باعتبارها من المؤسسات الاقتصادية الكبرى المستفيدة من الإعفاءات الجمركية.
كما نقدم بطاقة فنية حول شركة كهرباء وطاقات متجددة SKTM :

هي شركة وطنية ذات أسهم (Spa) يتمثل نشاطها في توليد الكهرباء ويعود رأس مالها المكتتب الكامل لمجمع سونلغاز حيث أنشئت في 7 أفريل 2013 عن طريق تقسيم شركة إنتاج الكهرباء (Spe) ,يقع مقرها الرئيسي في غرداية.

أنشئت في إطار للتنويع مصادر الطاقة وضرورة الحد من الاحتباس الحراري وتطوير استخدام الطاقة البديلة وإيصال الكهرباء إلى المناطق المنعزلة , واستخدام الطاقة النظيفة لم يعد مسالة اختيارية بل أصبحت مسألة هامة لدول العالم، وخصوصا أن الجزائر من أكثر دول العالم التي لها إمكانيات ضخمة لتشغيل الطاقة الشمسية والطاقة الرياح التي تسمح لها بتنفيذ مرافق الإنتاج كهرباء كبيرة في مجال الطاقات المتجددة تسمح لها بتحقيق الاكتفاء الذاتي للكهرباء وإمكانية تصديريها للخارج.

أولا: أسباب إنشاء:

تم إنشاء SKTM لمعالجة القضايا الاستراتيجية التي تتعلق بـ :

- السمات المحدد التي تميز موقف إدارة الإنتاج الديازل من RIS (شبكات معزولة في جنوب)؛
- تقديم أفضل ظروف الاستمرارية وجودة الخدمة المقدمة للناس في المناطق الجنوبية للبلاد؛
- لابد من وجود إدارة جيدة لتنفيذ برنامج وطني طموح لتنمية الطاقات المتجددة، وتسليط الضوء على الإمكانيات الهائلة المتاحة لبلدنا؛
- ولهذا الخيار أيضا ميزة تسمح للشركة لإنتاج الكهرباء والتركيز على التحديات الرئيسية؛

ثانيا: الإنجازات والآفاق:

شاركت شركة الكهرباء والطاقات المتجددة SKTM منذ إنشائها جنبا إلى جنب مع الأعمال الأساسية الأخرى للشركات التابعة مع برنامج طوارئ لضمان صيف عابرة عام 2013 دون حوادث تذكر وضمان جودة الخدمة لصالح سكان المناطق الجنوبية من البلاد.

وقد تميزت عام 2013 بكمية طاقة إضافية 121.3 ميغاوات: في توربينات الغاز 101 ميغاواط و20,3 ميغاوات وحدات الديزل، و22 ميغاوات من الطاقة استردادها عن طريق خطة الصيانة .

خفض هذا البرنامج القدرة الإجمالية للشبكات الجنوبية المعزولة إلى 336 ميغاواط، في حين لم يتجاوز الحد الأقصى للطلب على الطاقة 208 ميغاواط.

وفي العام 2016 فقد انتهت من وضع 22 محطة للطاقة الشمسية الضوئية، وتقع في الهضاب العليا والمناطق الجنوبية من البلاد، والتكليف من المحطة التجريبية غرداية، ومزرعة الرياح أدرار

ثالثا: الهيكل التنظيمي:

الشكل رقم 1.2: الهيكل التنظيمي لشركة الكهرباء والطاقات المتجددة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق من دائرة الموارد البشرية في الشركة .

ثالثا: المهام الرئيسية SKTM

- ✓ إنتاج الكهرباء بالوسائل الكلاسيكية على مستوى الشبكات المعزولة بالجنوب الجزائري وإنتاج الكهرباء عن طريق الوسائل المتجددة عبر كل التراب الوطني؛
- ✓ تطوير المنشاءات الكهربائية المكونة للشبكات المعزولة بالجنوب الجزائري، الهندسة والصيانة واستغلال المحطات الكهربائية التابعة لها ؛
- ✓ تسويق الكهرباء المنتجة من طرفها لفائدة شركات التوزيع ؛
- ✓ ويمكنها أيضا أن تنجز مهام أخرى تندرج في اطار هدفها الاجتماعي؛

2. عينة الدراسة :

تتكون عينة الدراسة من عقد تجاري مبرم رقم 01/ENG/SKTM/2014 وملاحقه رقم 01-02-03-04 المبين سابقا في حدود الدراسة .

وقد تم أخذ هذا العقد نظرا لطبيعة الموضوع المدروس وحتى تكون الدراسة شاملة وموضوعية.

الفرع الثاني :مصادر المعلومات وتلخيص المعطيات

سيتم في هذا الفرع توضيح مصادر جمع المعلومة وطريقة تلخيصها.

1 – مصادر جمع المعلومات :تتمثل مصادر جمع البيانات في:

المصادر الأولية :

تمت جمع المعطيات والبيانات المالية من مصلحة المالية و تسيير العقود لمؤسسة شركة كهرباء و طاقات المتجددة و المتمثلة في فواتير وملاحق و جداول تسيير العقد التجاري رقم 01/ENG/SKTM/2014 خلال الفترة 2014 إلى 2017 التي تعتبر فترة إنشاء المشروع ، وذلك من خلال إجراء تربص في هذه المؤسسة.

المصادر الثانوية :

وتتمثل بالكتب والملتقيات، المجلات العلمية، والانترنت، بالإضافة إلى الدراسات والمقالات السابقة المتعلقة بالموضوع، والجرائد الرسمية.

2 تلخيص المعطيات المجمعة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها و بحكم عمل أحد الطالبين في هذه المؤسسة مما سمح بالاحتكاك مع المختص في مصلحة المالية و تسيير العقود ، ومن خلال ذلك تم جمع الفواتير، وجداول تسيير العقود و الوثائق الجمركية للمؤسسة قيد الدراسة خلال الفترة 2014 إلى 2017 بغرض تقييم حجم الإعفاءات الجمركية ،كما تم التركيز على أهم الإعفاءات الجمركية ، لإبراز دورها في تشجيع الاستثمار.

الفرع الثالث : تحديد متغيرات الدراسة

تقوم دراستنا على إيجاد أثر الإعفاءات الجمركية على تشجيع الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية

المتغير المستقل :

التحفيزات الجمركية تجسد هده التسهيلات عموما في شكل خروج عن القواعد العادية المعمول بها في التعاملات الجمركية، كمنح امتيازات ، وتشجيعات لقطاعات معينة أو عمليات محددة تولي لها السياسة القائمة أولوية معينة مع اعتمادها جملة من المعايير المتعلقة بالمرونة في مختلف مجالات تدخلها.

المتغير التابع :

تشجيع الاستثمارات في المؤسسات الاقتصادية

المطلب الثاني :أدوات الدراسة

سنتطرق إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في الجانب التطبيقي.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، ومن أجل تحقيق لحساب نسب الاستفادة الجمركية بالاضافة الى رسم الاشكال البيانية وأهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام برنامج اكسل 2010 .

المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج

يتضمن هذا المبحث دراسة لتحليل التحفيزات الجمركية المقدمة لشركة كهرباء وطاقات متجددة.

المطلب الأول: عرض وتقديم النتائج المحصل عليها

الفرع الأول : الإعفاءات المقدمة في إطار المتعامل *الاقتصادي* المعتمد (الرواق الأخضر)

جدول رقم 1.2 يبين تكلفة التخزين في حالة عدم الاستفادة من مزايا الرواق الأخضر 2014

الرقم	نوع الحاوية	مجموع الحاويات	متوسط بقاء الحاويات في مخازن شركة التخزين باليوم	مصاريف التخزين باليوم لكل حاوية	متوسط المبلغ الإجمالي لكل نوع من الحاويات
1	40P HQ	45	30	1 150	1 552 500
2	40P GP	102	30	1 150	3 519 000
3	40P FL	9	30	1 150	310 500
4	40P OT	5	30	1 150	172 500
5	40P HC	122	30	1 150	4 209 000
6	20P GP	4	45	2 300	414 000
7	20P FL	2	45	2 300	207 000
				المبلغ الكلي للتخزين	10 384 500,00

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على فاتورة تجارية (ملحق 1) .

انطلاقا من تتبع مسار شحن المعدات لإنشاء المشروع فقد لاحظنا أن عدد الحاويات التي استعملت في ذلك قد بلغ 289 حاوية من كل نوع كما يبينه الجدول رقم 1.2 كانت خاضعة لمزايا الرواق الأخضر , و بالاستناد إلى (ملحق 01) والذي يبين مصاريف التخزين الذي تتعرض لها الحاويات في حالة عدم الاستفادة من مزايا الرواق الأخضر و على نفس حاويات مشروع موازي للمشروع قيد الدراسة فإنه أمكننا من إجراء مقاربة واقعية أين اعتمدنا على أقل مدة يمكن أن تبقى فيها الحاويات في مخازن التخزين للشركات الخاصة وبناءا على هذه المقاربة

لاحظنا أنه بدون مزايا الرواق الأخضر كان يمكن أن يتعرض مجموع الحاويات إلى متوسط مصاريف كلية قد تبلغ على أقل تقدير مبلغ 500,00 384 10 دج وذلك بضرب مجموع الحاوية في المتوسط الأدنى لبقاء حاوية في مخازن التخزين والمقدرة بـ 30 يوم مضروب هو الأخر في تكلفة التخزين اليومية لكل حاوية و المقدرة بـ 1000.00 دج زائد (+) 150.00 دج كمصاريف الحراسة لكل حاوية, مع العلم أنه في حالة بقاء الحاويات الأكثر من شهر (30يوم) فإن مصاريف التخزين تتضاعف ب 100% مما يؤدي إلى تضاعف مبلغ التخزين بعد 30 يوم الأولى.

من خلال مما سبق نلاحظ أن الشركة قد تفادت مصاريف مجانية كانت يمكن أن تؤثر على وضع خزينتها المالية مع الزيادة في تكلفة المشروع وآجال التنفيذ ودلك بالاستفادة من مزايا الرواق الأخضر ومزايا ANDI معا .

كما أن الشركة في حالة عدم اكتمال وثائق الجمركة إنها تعتمد على تقديم تعهد بتكملة الملف دون أن يؤثر ذلك على إجراءات الجمركة وبالتالي خروج البضاعة من الميناء إذ منح هدا التعهد الشركة مدة 06 أشهر لتكلفة الملف الناقص وهدا التسهيل هو مشتق من التسهيل الأول المتمثل في الرواق الأخضر.

و استنادا إلى (**ملحق 01**) المتمثل في الفاتورة التجارية رقم 000393 وهي فاتورة لشركة تخزين خاصة وهي عبارة عن مثال لشحنة حاويات لم تستفد من مزايا الرواق الأخضر حيث كانت التكاليف الإجمالية خارج الرسم على القيمة المضافة تساوي 300.00 846 3 وهي تكاليف تخزين لـ27 حاوية من نوع TC40 وكان تاريخ دخول هده الحاوية إلى المخازن هو يوم 2014/10/30 فيتم الحساب على الشكل التالي :

- المصاريف لمتعلقة بعدد أيام التخزين :

- عدد الحاويات 27 مضروب في عدد الأيام (30يوم) مضروب هو الأخر في 1000 كمصاريف التخزين في حالة بقاء الحاويات أقل من شهر (يوم30) حيث نتحصل على مبلغ 000 810 دج المبين في (**ملحق 01**) والذي يمثل مصاريف لتخزين 27 حاوية من نوع TC40 لمدة شهر (30يوم).
- عدد الحاويات 27 مضروب في عدد أيام (25يوم) عدد الأيام التي بقيت الحاوية في المخازن بعد مرور 30 يوم من دخول الحاويات المخازن حتى خروجها إدا علمنا أن يوم خروجها هو يوم 2014/12/23 ثم نضرب العدد المتحصل عليه في 2000 دج الذي يمثل مصاريف التخزين مضاعفة 100% نتحصل على مبلغ 000.00 350 1 دج الظاهر في الملحق رقم (**ملحق 01**).

-عدد الحاويات 27 مضروب في (30يوم) مضروب هو الأخر في 1500دج مصاريف الحراسة في حالة بقاء الحاويات في المخازن لمدة شهر (30يوم) أو اقل.

-عدد الحاويات 27 مضروب في (25يوم) مضروب هو الأخر في 300دج مصاريف الحراسة في حالة بقاء الحاويات في المخازن لمدة أكثر من شهر.

- مصاريف أخرى جزافية متنوعة غير متعلقة بأيام التخزين.

الفرع الثاني :الإعفاءات المقدمة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

جدول رقم 2.2 يوضح مبلغ الحقوق الجمركية في حالة عدم الاستفادة من الإعفاءات الجمركية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار ANDI 2016

الرقم	التعيين	الترميز الجمركي	التعريفة الجمركية	المبلغ الاجمالي الخاضع للحقوق الجمركية المدون في التصريح الجمركي	المبلغ الحقوق الجمركية	التكلفة الإجمالية
1	photovoltaïques au Panneaux silicium cristallin	85414000	%5	2 234 381 952.67	111 719 097.63	2 346 101 050.30
2	Sans Système d'Alimentation (Interruption ASI	85359000	%30	4 879 075.88	1 463 722.76	6 342 798,64
3	Onduleurs	85044000	%5	363 426 782.91	18 171 339.15	381 598 122,05
4	Boites de raccordement	85359000	30%	202 607 380,42	60 782 214,13	263 389 594,55
5	Tableaux électriques basse tension (courant continu)	85372000	30%	46 942 610,97	14 082 783,29	61 025 394,27
6	Tableaux électriques basse tension (courant alternatif)	85371000	30%	8 980 608,25	2 694 182,47	11 674 790,72
7	Tableaux électriques moyenne tension	85371000	30%	78 725 407,70	23 617 622,31	102 343 030,01
8	Dispositifs de protection	85363000	30%	667 424,02	200 227,21	867 651,23
9	Dispositifs de sectionnement	85353000	30%	31 335 414,87	9 400 624,46	40 736 039,34
10	Transformateur principal (TP)	85372000	30%	128 659 038,97	38 597 711,69	167 256 750,67
11	Transformateur auxiliaire 30kV/400V	85043000	5%	6 745 818,48	337 290,92	7 083 109,40
12	Systèmes de contrôle commande et monitoring y compris instrumentation	85372000	30%	96 122 021,04	28 836 606,31	124 958 627,36
13	Compteur(s) d'énergie	90283000	5%	6 167 828,69	308 391,43	6 476 220,12
14	Equipement aux niveaux des Locaux Techniques	85311000	30%	11 016 874,22	3 305 062,27	14 321 936,49
15	Système protection incendie et détection incendie	85311000	30%	15 935 242,91	4 780 572,87	20 715 815,78
15 A	Système de protection incendie à eau			-	-	-
16	Système eau sanitaire et eau traitée	84242100	5%	93 326 603,74	4 666 330,19	97 992 933,93
17	Système de manutention	84279090	5%	41 062 054,77	2 053 102,74	43 115 157,51
18	Système de ventilation et conditionnement d'air	84158390	30%	29 742 322,59	8 922 696,78	38 665 019,37
19	Shelters préfabriqués pour locaux électriques (poste d'évacuationMT,Poste de transformation, Contrôle commande)	90283000	5%			12 989 614,51
20	Distribution courant alternatif et courant continu	85359000	5%	12 371 061,44	618 553,07	4 306 955,24
21	Distribution de l'heure		30%	4 101 862,13	205 093,11	5 857 435,66
22	Réseau de terre	74139000	15%	4 505 719,74	1 351 715,92	30 902 034,80
23	Système de télésurveillance et anti-intrusion			26 871 334,61	4 030 700,19	-
25	Maquette de la Centrale et panneau lumineux, dépliants	94054000	30%	-	-	20 564 691,62

15 712 633,60	4 745 698,07	15 818 993,55	5%		Groupe électrogène avec réservoir fuel	26
233 197 565,98	748 220,65	14 964 412,95	15%	85444200	Câbles électriques basse tension (courant continu)	27
15 184 806,84	30 417 073,82	202 780 492,16	15%	85444200	Câbles électriques basse tension (courant alternatif)	28
69 290 010,19	1 980 626,98	13 204 179,86	15%	85444900	Câbles électriques moyenne tension	29
4 704 621,32	9 037 827,42	60 252 182,78	15%	85043200	Câbles informatique et de commandes	30
4 151 600,47	613 646,26	4 090 975,06	15%	85447000	Câbles fibre optique	31
56 577 832,41	541 513,11	3 610 087,37	30%	85372000	Equipements de l'Avant-Poste électrique d'évacuation 30 kV (y compris Emergences et accessoires)	32
1 606 627,49	13 056 422,86	43 521 409,55	5%	85176290	Système intranet et réseau Internet	33
51 679 684,67	76 506,07	1 530 121,42	5%	90328900	Pièces de rechange - Outillage et matériel de test	34
6 863 612,91	2 460 937,37	49 218 747,31	5%	84158390	Système HVAC	35
663 541 808,29	326 838,71	6 536 774,20	15%	73089000	Structures porteuses	36
8 199 795,88	86 548 931,52	576 992 876,78	30%	49054000	Eclairage extérieur de la centrale	37
4 939 995 373.61	492 592 144,32	4 447 403 229,29	المبلغ الإجمالي			

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات من مسير العقد التجاري 01/ENG/SKTM/2014

انطلاقا من الجدول رقم 2.2 والذي يبين التكلفة الإجمالية بعد الجمركة نلاحظ انه في حالة عدم استفادة الشركة من المزايا الجمركية المتضمنة في مزايا تشجيع الاستثمار المقدم من الوكالة الوطني لتطوير الاستثمار ANDI فإن الشركة تكون مجبرة على دفع ما قيمته 144.32 592 492 دج كحقوق جمركية مما يرفع قيمة التكلفة الإجمالية للاقتناء بـ 11.08% أي من 229.29 403 447 4 دج إلى 373.61 995 939 4 دج خاصة إذا علمنا أن الحقوق الجمركية هي رسم غير قابلة للاسترجاع وبالتالي تزيد من تكلفة المشروع وتكون عبئ على خزينة المؤسسة وتؤدي إلى رفع تكلفة إنتاج الكيلواط ساعي الواحد وعلى هامش الربح خصوصا إذا علمنا أن سعر بيع الكيلواط الساعي الواحد محددا قانونا وغير خاضع لتكلفة إنتاجه .

الشحنة قيد التوضيح هي لنظام تنظيف الألواح الشمسية استنادا إلى (**ملحق 02**) المتمثل في الفاتورة التجارية رقم USD 20150016-04 تحمل ختم التوطين في بنك BNA تحت رقمUSD 80001 40 3 2014 43 01 16 نلاحظ أن قيمة نظام تنظيف الألواح الشمسية لثلاث محطات بمبلغ 000 70 $ لكل نظام أي بمبلغ 000 21 $ ومبلغ الشحن البحري بلغ 36 587.00 $ ليكون المبلغ الكلي بترميز CFR يساوي 246 578.00 $, وبما أن الفاتورة الموطنة هي سند تحرير التصريح الجمركي المبين في (**ملحق 03**) نلاحظ أن المبالغ المذكورة في الفاتورة الموطنة يعاد ذكرها في التصريح الجمركي كما هو مبين فيه, بالإضافة إلى المبالغ المذكورة

سابقا فإن التصريح الجمركي يتضمن سعر الصرف في يوم إعداد التصريح الجمركي كما هو مبين بـ 107.57820 دج مقابل 1 دولار مضاف إليه مبلغ التأمين بمبلغ 268.11 1 دج .

- يتم حساب الوعاء الخاضع للحقوق الجمركية كالأتي :

مبلغ البضاعة بترميز FOB = 210 000.00 $

+ مبلغ الشحن البحري FRET = 36 587.00 $

= المبلغ الكلي بترميز CFR = 246 587.00 $

x سعر صرف الدولار مقابل الدينار بـ 385.60 527 26 $

+ مبلغ تأمين الشحنة = 268.11 1 دج

= المبلغ الخاضع للحقوق الجمركية = 635.70 528 26 دج وهو المبلغ الموضح في التصريح الجمركي المرفق في (ملحق 03).

تبلغ نسبة الحقوق الجمركية على هذا النوع من المعدات 05% وفق القانون الساري المفعول به وبالتالي مبلغ الحقوق الجمركية = المبلغ الخاضع للحقوق الجمركية x نسبة الحق الجمركة أي653.70 528 26 دج x 05 % = 432.00 326 1دج لا تأخذ مصالح الجمارك بالأرقام بعد الفاصلة وهذا كما هو موضح في التصريح الجمركي المرفق في (ملحق 03) , في حالة هذا التصريح وبحكم أن المعدات غير مشمولة بمزايا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI فهي في هذه الحالة لا تستفيد من الإعفاءات الجمركية ولا الجبائية لهذا تظهر هنا في هذا التصريح قيمة الرسم على القيمة المضافة 17% والذي يحسب مبلغه بإضافة مبلغ الرسوم الجمركية إلى المبلغ الخاضع للرسوم الجمركية ثم يضرب المجموع في نسبة 17% TVA وذلك كما يلي :

(653.00 528 26دج + 432.00 326 1دج) x 17% = 364.00 735 4 دج وهذا المبلغ الموضح في التصريح الجمركي المرفق (ملحق 03) يضاف إلى ذلك كله رسوم ثابتة تقدر بـ385دج و200دج ليصبح المبلغ الكلي = 432.00 326 1دج+364.00 735 4 دج+385دج+200دج= 381.00 062 6دج وهو المبلغ المطلوب من أجل تحرير البضاعة من الموانئ يدفع بصك لفائدة الجمارك للميناء المعني بالمراقبة الجمركية.

نلاحظ أن مصالح الجمارك تحل محل مصالح الضرائب في تحصيل الرسم على القيمة المضافة بحكم أنها تدفع في صك واحد و لفائدة قابض الجمارك للميناء المعني.

ننوه على انه في التصريح الجمركي الذي لا يشمل مزايا جمركية (ملحق 03) نجده يحمل الرقم 1000 يتضح أعلى التصريح الجمركي على الجهة اليسرى.

جدول رقم 3.2 يوضح مبلغ الإعفاءات الجمركية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتشجيع الإستثمار ANDI 2016

الرقم	التعيين	الترميز الجمركي	التعريفة الجمركية	المبلغ الاجمالي الخاضع للحقوق الجمركية المدون في التصريح الجمركي	المبلغ الحقوق الجمركية المستفاد منها
1	photovoltaïques au silicium Panneaux cristallin	85414000	**%5**	**2 234 381 952.67**	**111 719 097.63**
2	Sans Système d'Alimentation (Interruption (ASI	85359000	**%30**	**4 879 075.88**	**1 463 722.76**
3	Onduleurs	85044000	**%5**	**363 426 782.91**	**18 171 339.15**
4	Boites de raccordement	85359000	**30%**	**202 607 380,42**	**60 782 214,13**
5	Tableaux électriques basse tension (courant continu)	85372000	**30%**	**46 942 610,97**	**14 082 783,29**
6	Tableaux électriques basse tension (courant alternatif)	85371000	**30%**	**8 980 608,25**	**2 694 182,47**
7	Tableaux électriques moyenne tension	85371000	**30%**	**78 725 407,70**	**23 617 622,31**
8	Dispositifs de protection	85363000	**30%**	**667 424,02**	**200 227,21**
9	Dispositifs de sectionnement	85353000	**30%**	**31 335 414,87**	**9 400 624,46**
10	Transformateur principal (TP)	85372000	**30%**	**128 659 038,97**	**38 597 711,69**
11	Transformateur auxiliaire 30kV/400V	85043000	**5%**	**6 745 818,48**	**337 290,92**
12	Systèmes de contrôle commande et monitoring y compris instrumentation	85372000	**30%**	**96 122 021,04**	**28 836 606,31**
13	Compteur(s) d'énergie	90283000	**5%**	**6 167 828,69**	**308 391,43**
14	Equipement aux niveaux des Locaux Techniques	85311000	**30%**	**11 016 874,22**	**3 305 062,27**
15	Système protection incendie et détection incendie		**30%**	**15 935 242,91**	**4 780 572,87**
15A	Système de protection incendie à eau			**-**	**-**
16	Système eau sanitaire et eau traitée	84242100	**5%**	**93 326 603,74**	**4 666 330,19**
17	Système de manutention	84279090	**5%**	**41 062 054,77**	**2 053 102,74**
18	Système de ventilation et conditionnement d'air	84158390	**30%**	**29 742 322,59**	**8 922 696,78**
19	Shelters préfabriqués pour locaux électriques (poste d'évacuationMT,Poste de transformation, Contrôle commande)	90283000	**5%**	**12 371 061,44**	**618 553,07**
20	Distribution courant alternatif et courant continu	85359000	**5%**	**4 101 862,13**	**205 093,11**
21	Distribution de l'heure		**30%**	**4 505 719,74**	**1 351 715,92**
22	Réseau de terre	74139000	**15%**	**26 871 334,61**	**4 030 700,19**
23	Système de télésurveillance et anti-intrusion			**-**	**-**
25	Maquette de la Centrale et panneau lumineux, dépliants	94054000	**30%**	**15 818 993,55**	**4 745 698,07**
26	Groupe électrogène avec réservoir fuel		**5%**	**14 964 412,95**	**748 220,65**
27	Câbles électriques basse tension (courant continu)	85444200	**15%**	**202 780 492,16**	**30 417 073,82**
28	Câbles électriques basse tension (courant alternatif)	85444200	**15%**	**13 204 179,86**	**1 980 626,98**
29	Câbles électriques moyenne tension	85444900	**15%**	**60 252 182,78**	**9 037 827,42**
30	Câbles informatique et de commandes	85043200	**15%**	**4 090 975,06**	**613 646,26**
31	Câbles fibre optique	85447000	**15%**	**3 610 087,37**	**541 513,11**

13 056 422,86	**43 521 409,55**	**30%**	85372000	Equipements de l'Avant-Poste électrique d'évacuation 30 kV (y compris Emergences et accessoires)	32
76 506,07	**1 530 121,42**	**5%**	85176290	Système intranet et réseau Internet	33
2 460 937,37	**49 218 747,31**	**5%**	90328900	Pièces de rechange - Outillage et matériel de test	34
326 838,71	**6 536 774,20**	**5%**	84158390	Système HVAC	35
86 548 931,52	**576 992 876,78**	**15%**	73089000	Structures porteuses	36
1 892 260,59	**6 307 535,30**	**30%**	49054000	Eclairage extérieur de la centrale	37
492 592 144,32	**4 447 403 229,29**	**المبلغ الإجمالي**			

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات من مسير العقد التجاري 01/ENG/SKTM/2014

انطلاقا من معطيات الجدول رقم 3.2 أعلاه والذي يبين مبلغ الحقوق الجمركية الواجبة الدفع في حالة الاستفادة من الإعفاءات الجمركية نلاحظ أن الشركة وعلى مدار مدة شحن البضاعة من الخارج نحو الجزائر قد استفادة من مبلغ 492 592 144.32 دج كوفر في الحقوق الجمركية تحت بند تشجيع الاستثمار الصادر عن الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمارANDI, هذا الوفر سمح للمؤسسة باستعماله في مجالات الاستثمار والاستغلال الأخرى داخل الشركة مما أدى إلى أكثر انضباط في مواعيد الإنجاز اعتمادا على السيولة الموفرة و قلة مدة الإجراءات الجمركية والتي لا تتطلب في هذه الحالة صك مبلغ الحقوق الجمركية والذي قد يكلف وقت طويل في تحريره من طرف الشركة خاصة في حالة عدم توفر المبلغ في خزينة الشركة والذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى مصاريف أخرى أهمها مصاريف التخزين بعد استفاء البضائع مدة الإعفاء المقدرة بـ 21 يوم على أرصفة الموانئ.

نشير إلى أن عملية الوعاء الخاضع للحقوق الجمركية في هذه الحالة نفسها في الجدول السابق رقم 2.2 إلا أنه وباعتبار الشحنة قيد التوضيح هي عبارة عن قطع غيار و معدات التجارب و استنادا إلى (ملحق 04) المتمثل في الفاتورة التجارية رقم 01-20150016 USD تدخل في قائمة المعدات المشمولة بمزايا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI فهي في هذه الحالة تستفيد من الإعفاءات الجمركية والجبائية لهذا لا تظهر لنا في هدا التصريح الجمركي (ملحق 05) أي نلاحظ أن كل من مبلغ الحقوق الجمركية وقيمة الرسم على القيمة المضافة يساوي صفر (0).

ننوه على أنه في التصريح الجمركي الذي يشمل مزايا جمركية (ملحق 05) نجده يحمل الرقم 1008 يتضح أعلى التصريح الجمركي على الجهة اليسرى.

المطلب الثاني: مناقشة وتفسير و استخلاص النتائج

من خلال معطيات المطلب الأول و نتائج تبني منح الامتيازات في تشجيع الاستثمارات لشركة كهرباء وطاقات متجددة يمكننا وضع هذه النتائج في شكل خلاصة تمكن الدارس وموظفي الشركة الوقوف للإجابة على إشكالية الدراسة من خلال الفرضيات المطروحة والاستفادة منها لانجاز مشاريع استثمارية أخرى في المستقبل.

– أولا :مناقشة أثر تطبيق مزايا الرواق الأخضر:

من خلال مما سبق ومن إيجابيات مزايا الرواق الأخضر نلاحظ أن الشركة قد تفادت مصاريف زائدة كانت يمكن أن تؤثر على وضع خزينتها المالية مع الزيادة في تكلفة المشروع وآجال التنفيذ وذلك بالاستفادة من مزايا الرواق الأخضر ففي حالة عدم الاستفادة من مزايا الرواق الأخضر كان يمكن أن تتعرض خزينة الشركة إلى تكاليف باهضه قد تبلغ على أقل تقدير مبلغ 10 384 500,00 دج مثل هو موضح في الجدول رقم(**1.2**) .

بالإضافة لإيجابيات الرواق الأخضر إلا أن له سلبيات نذكر منها على سبيل حرية دخول وخروج البضائع دون مراقبة آنية أو فحص يساعد بعض المتعاملين على الغش ،التهرب الجمركي ، تهريب العملة وغيرها من المخاطر الجمركية.

– ثانيا :مناقشة أثر الإمتيازات الممنوحة للشركة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI)

بناءا على ما سبق فإن أي مسير رشيد لأي شركة ممكن أن تستفيد من مزايا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ،فإنه ملزما تحت قيد الرشادة التسييرية الاستفادة المطلقة من هذه المزايا و الأخذ بكل مستلزمات عدم نقضها وذلك بالالتزام الصارم لمقتضيات استمرارية هذه المزايا والحوافز , ونلاحظ أنه من غير الرشادة التقليل من أهمية الإعفاءات المقدمة من الدولة في تشجيع الاستثمار وما ينجر عنه من وفرات مالية معتبرة يمكن أن تكون أداة في تحسين تسيير الخزينة وبالتالي المشاريع طور الإنشاء.

ومن المزايا التي تستفيد منها الشركة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير مستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الحقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري.

➢ **المناطق المعنية بالمزايا :**

أ- المناطق بعنوان ولايات الجنوب: المناطق التي سيطبق فيها هذا النظام هي: ولاية أدرار, بسكرة, بشار, الوادي, غرداية, إليزي, الأغواط, ورقلة, تمنراست, تندوف.

ب- المناطق بعنوان ولايات الهضاب العليا: المناطق التي سيطبق فيها هذا النظام هي: ولاية باتنة, ولاية الجلفة, ولاية سطيف, ولاية البيض, ولاية المدية, ولاية خنشلة, ولاية النعامة, المسيلة , سعيدة.

إجراءات الاستفادة من التحفيزات لعمليات اقتناء السلع

لا تتم عمليات الشراء إلا بالمرور على مراحل من أجل إنجاز مشروع ويشترط على العملية أن تمر بمناقصة وتتمثل هذه المراحل فيما يلي[1]:

مرحلة الأولى: إجـــــراء مناقصة

تتم المناقصة وفق شروط يحددها قانون الصفقات ويتم فيها اختيار الصفقة لأقل تكلفة تنتهي بإبرام اتفاقية تقديم تجهيز(عتاد) للشركة قد تكون المؤسسة أو الشركة الفائزة بالمناقصة أجنبية أو وطنية.

ملاحظة:

يجب تقديم الاتفاقيات للاستفادة من التحفيزات وإعفاءات الجبائية.

مرحلة الثانية: خطوات الاستفادة من التحفيزات

لكي تستفيد شركة الكهرباء والطاقات المتجددة (SKTM) ، من تحفيزات وإعفاءات جمركية وضريبية يجب أن تمر على خطوات تتمثل فيما يلي:

- تصريح وإيداع الملفات للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)، يجب تقديم وثائق التالية للوكالة(ANDI)

- 04نسخ من اتفاقيات؛
- تصريح بالاستثمار (ملحق 06)؛
- نسخة من رقم التعريف الجبائيNIF ؛
- نسخة من السجل التجاري؛
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية لمدير الشركة.

[1] مصدر من قسم التفتيش المالي والجبائي، شركة الكهرباء والطاقات المتجددة.

❖ بعد تقديم الملف من طرف الشركة للوكالة يتم دراسته من طرف مفتش الوكالة وفق شروط لكي يمنح مقرر مزايا الإنجاز للشركة. (ملحق07)، ويحدد فيه السلع الممنوحة للإعفاءات و التحفيزات، وهذا المقرر يوجه إلى ثلاثة جهات:

- الجهة الأولى: الشركة.
- الجهة الثانية: مصالح الجمارك.
- الجهة الثالثة: مديرية كبريات المؤسسات (DGE).

مرحلة الثالثة: اقتناء السلع (عتاد)

إن أغلب السلع المقتناة تكون مستوردة من الخارج وتكون مرفوقة بالوثائق التالية:

➢ وثائق من البنك المستورد والمصدر(اعتماد مستندي)

مثال: قامت شركة (SKTM) باقتناء ألواح شمسية، أعمدة، بقيمة 933 839 55دج من دولة ألمانيا وتتم هذه العملية بين: بنك ألماني (مصدر)، بنك جزائري BNA (مستورد)

وفي بعض الحالات يوجد بنك ثالث (بنك ضامن)، مثال: قامت شركة (SKTM) باقتناء بطاريات للألواح الشمسية ولوازم أخرى متعلقة بإنتاج الطاقة الشمسية بقيمة 935 784 59 دج من دولة الصين وتتم هذه العملية مابين: بنك صيني(بنك مصدر)، بنك جزائريBNA(بنك مستورد)، بنك سويسرا (بنك ضامن).

ملاحظة: يكون البنك الضامن مبرم في اتفاقية إذا كانت هاته المعاملة أول عملية مابين البلدين.

➢ وثائق ترفق مع السلع.

➢ وثائق جمركية: في حالة اقتناء السلع من الخارج

تعطى للمصالح الجمركية ملف خاص بالشركة لدى وكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بإضافة لفاتورة السلع، في الأخير تمنح المصالح الجمركية لشركة الوثائق التالية:

- وثيقة N°1008 (ملحق05) : في حالة السلع المعفاة من الرسم على القيمة المضافة وحقوق الجمركية بحيث أن هاته الوثيقة ترفق مع الفاتورة ووثيقة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ووثيقة F°20 (ملحق08) تعطى إلي مديرية كبريات المؤسسات للختم والمصادقة على الإعفاء.

- وثيقة N°1000 (ملحق03): نفس خطوات اقتناء السلع من الخارج إلا أنها غير معفاة من الرسم على القيمة المضافة وحقوق الجمركية.

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال دراستنا لشركة الكهرباء والطاقات المتجددة- غرداية- أن النظام الجمركي الجزائري له تأثير إيجابي على الشركة وذلك بفضل الامتيازات والتحفيزات الممنوحة لها والذي أثر إيجابا على توسع ومردودية الشركة وتدنية التكاليف.

وتعمل شركة كهرباء وطاقات متجددة ومن ورائها مجمع سونلغاز على تطوير استثماراتها في الطاقة المتجددة مستقبلا حيت تأمل الشركة لإنتاج كميات من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بما يقارب القدر الذي ينتجه حاليا مجمع سونلغاز من الطاقات التقليدية، وتعمل على تفعيل استخداماتها من الطاقة المتجددة مع شركات أجنبية فعالة من أجل مساعدتها على القيام بإنجاز مشاريعها والاستغلال الأمثل للموارد الطاقة المتجددة في الجزائر.

الخاتمة

رغم منح المشرع للعديد من التحفيزات الجمركية ، في إطار قوانين الاستثمار والتي تهدف إلى تشجيع الاستثمار وخلق مناصب الشغل و ذلك بخلق المناخ الملائم للاستثمار إلا أن انتهاج سياسة منح التحفيزات الجمركية لا تعني بالضرورة تحقيق الأهداف المسطرة لها و إنما يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير لتحقيق فعاليتها وفيما يلي أهم الاستنتاجات و التوصيات المتوصل إليها:

1- الاستنتاجات:

-إن الاعتماد على سياسة التحفيزات الجمركية فقط في تشجيع الاستثمار هو أسلوب غير كافي من حيث مردودية التكاليف ومن ثم فإن أحسن إستراتيجية لتشجيع الاستثمار على أساس مستمر هي توفير إطار قانوني وتنظيمي مستقر وشفاف وتطبيق نظام جمركي معاصر يتوافق مع الأعراف الدولية .

-الجمارك تلعب على المستوى الدولي الدور المتمثل في تطبيق القانون الجبائي والتشريع الجمركي المرتبط بالتجارة الخارجية والعلاقات المالية مع الخارج ومراقبة الحدود.

-الأنظمة الجمركية الاقتصادية تعمل على تنظيم وتنمية المبادلات التجارية الدولية مع الإشارة إلى ترقيتها وتسهيل إجراءاتها وتعميم استعمال أنظمة الإعلام الآلي في إطار سير هذه الأنظمة.

-بالرغم من أن الرواق الأخضر يسهل على المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين عملية الاستيراد والتصدير ولا يعيقها إلا أنه أصبح يستغل من العديد من المتعاملين لأغراض أخرى .

2- إقتراحات:.

-تطوير المزايا والقدرات التنافسية بالانفتاح على السوق العالمي عن طريق الانضمام إلى الاتحادات والتكتلات العالمية والإقليمية

-يجب منح التحفيزات الجمركية لتشجيع الاستثمار لمدة محدودة مع ضرورة التزام المستثمر المستفيد من بالاستمرار في نشاطه على الأقل لمدة مماثلة لمدة التحفيزات الجمركية .

- ضرورة تبني معايير أداء رشيدة في صياغة وإدارة التحفيزات الجمركية فمن مزايا التسهيلات الجمركية محاربة التهرب الجمركي لأن كثرة الإجراءات والرسوم الجمركية تؤدي إلى عرقلة مشاريع المستثمرين.

3- أفاق الدراسة :

وفي الأخير من خلال التطرق إلى حيثيات البحث يمكن طرح مجموعة من المواضيع التي نراها أنها هامة:

- ما هو أثر الإعفاءات الجمركية على إصلاح وتطوير المنظومة الجمركية

- ما مدى تأثير العراقيل الجمركية على حركة المبادلات التجارية العالمية

- التجارة الالكترونية و الجمارك

- الرقابة الجمركية على الامتيازات الجمركي.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية :

الكتب:

1-اليزابيت نتازيل ، **دور الجمارك في العلاقات التجارية الدولية** ، itcis edition ، الجزائر،2008.

2- فتيحة مقنعي ، **تحسين الأداء الجمركي في ظل نظام التجارة العالمية** ، دار نوميديا،الجزائر،2009

3- محمد خالد الحريري ، محمد خالد المهايني ، خالد شحادة الخطيب، **اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي**، منشورات جامعة دمشق ، 2006.

4-يوسف مسعداوي ، **دراسات في التجارة الدولية** ،الطبعة الثانية، دار هومة ،الجزائر،2016.

المجـلات و المقالات:

مأمون أحمد محمد النور، محمد الأمين عمر اسماعيل ، **دور الجمارك السودانية في ظل إقتصاد السوق**، السودان

المذكرات :

1- زايد مراد ، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر** ، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر سابقا ، 2006-2005.جامعة الجزائر 2003/2002 بن

2- بودالي بلقاسم، **ظاهرة التهريب الجمركي و إستراتيجيات مكافحته**،رسالة تخرج ماجستير،جامعة تلمسان ،2010-2011.

3- سلطاني سلمى ، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية – حالة الجزائر**- رسالة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، فرع التخطيط و التنمية ، جامعة الجزائر ، 2003/2002

4- مداني لخضر ،**تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و التكتلات الاقتصادية الإقليمية – دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي**- رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر،2006/2005.

5- مقنعي فتيحة ، **اتجاهات تطوير وتحديث إدارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة –دراسة حالة الجزائر**-رسالة ماجستير ،كلية حقوق و العلوم الاقتصادية ، فرع التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،

6- عبد الله شريف ، **التسهيلات الجمركية ودورها في تشجيع التجارة الخارجية –دراسة حالة أقسام الجمارك ومديرية التجارة –** مذكرة ماستر أكاديمي ،كلية العلوم التجارة ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2015/2014

7- بوخاري هشام ، الوناس رشيد ، **النضام الجمركي الجزائري ومستقبله في ظل الانفتاح الاقتصادي** ، مذكرة ماستر أكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة،2015/2014

-8 رسيوي مصطفى ، **استخدامات الاعتماد ألمستندي في تسوية المعاملات المالية الدولية للشركات الاقتصادية –** دراسة **حالة شركة كهرباء و طاقات متجددة** ، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية ،2017/2016.

9- عائشة جبريط ، **أثر الإعفاءات الجمركية على الأداء المالي لمؤسسة تيسكوبا للاستيراد والتصدير**، مذكرة ماستر أكاديمي غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة غرداية،2016/2015

10- محمد رحماني ،الرقابة الجمركية على الامتيازات الجبائية ،مذكرة تخرج ليسانس،تخصص :**إدارة الجمارك** ، المدرسة الوطنية للإدارة، مديرية التدريبات الميدانية،2004/2003.

11- محمد ياسين ستو،أحمد مفاتيح ، التحفيز الجبائي و أثره على فرص الاستثمار للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية،مذكرة تخرج ليسانس،جامعة ورقلة،2012-2013، ص31

المؤتمرات والملتقيات :

1- مصلحة الاعلام والاتصال المديرية الجهوية للجمارك الأغواط ، **المتعامل الاقتصادي المعتمد** ، ملتقى مع المتعاملين الاقتصاديين ، مفتشية أقسام الجمارك ، يوم 2016/11/21

منشورات المؤسسة :

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **الامتيازات الممنوحة للشركة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار** سلسلة منشورات صادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ، الجزائر، سنة 2016.

القوانين :

1- قانون الجمارك، دار بلقيس، الجزائر،2015.

2- القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 /1979/07 المعدل و المتمم بموجب القانون رقم 17-04 المؤرخ في 2017/02/16 العدد 11 للقانون المتضمن **قانون الجمارك الجزائري.**

3- الجريدة الرسمية رقم 92 لسنة 1999 .

مواقع الأنترنت:

1- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار WWW.ANDI.DZ.

. -2www.douane.gov.dz

www.startimes.com/f.aspx/f.aspx?t=12849564-3

قائمة الملاحق

ملحـــق رقــم 01 :نسخة من فاتورة تخزيـــــن

SARL FENNEC LOGISTICS

CAPITAL SOCIAL : 72 000 000 DA

Adresse : Zone de Dépôt Hamrouche Hamoudi
Tél. / Fax : 038 93 18 64
R.C. : 0124 124 B08
Ident. Fisc. : 000830010007959
Art. : 21379981425

FACTURE N° 000393

Skikda Le : 17/11/2014

O. T. N° 1753/14 Du 27/10/2014 B.C. N°
Gros : 3061 Article : 36
M/S : CONEAST Du : 05/10/2014
Nbr. Colis : 27 TC40 Poids Brut : 508 T0 Kgs
Dépot : 27/10/2014 Entrée Parc : 30/10/2014
Bon à délivrer : 23/12/2014

Client :
TRANSIT NECOTRANS

P/C : SHARIKET KAHRABA

R.C. :
I.F. :
Art. :

N°	Désignation	Qté	U.M.	P.U.	Montant
1	Magasinage TC 40 P	810	U/Jour	1 000,00	810 000,00
2	Magasinage TC 40 P (Maj. 100%)	675	U/J	2 000,00	1 350 000,00
3	Gardiennage TC	810	U/Jour	150,00	121 500,00
4	Gardiennage TC (Maj. 100%)	675	U/J	300,00	202 500,00
5	Transport - camion 20 T	27	Rot.	12 000,00	324 000,00
6	Manutention - stacker p/visite	54	U	9 000,00	486 000,00
7	Manutention - déchargement Stacker 45T	27	U	9 000,00	243 000,00
8	Manutention - chargement Stacker 45T	27	U	9 000,00	243 000,00
9	Autres Frais TC 40 P	27	U	1 000,00	27 000,00
10	Frais dossier	1	U	15 000,00	15 000,00
11	Balayage TC 40 P	27	U	600,00	16 200,00
12	Scellé	27	U	300,00	8 100,00

Total H.T.	3 846 300,00
Remise	0,00
Tva 17%	653 871,00
Total Debours	405 380,78
Timbre	0,00
Total Général	4 905 551,78

Arrêtée la présente Facture à la somme de :

QUATRE MILLIONS NEUF CENT CINQ MILLE CINQ CENT CINQUANTE ET UN D.A. ET SOIXANTE DIX HUIT CENTIMES

Signature et Cachet

Réglé par : Chèque NATIXIS ALG N°:0320913 du 12/01/2015

Page 1/1

ملحق رقم 02 : نسخة من فاتورة توريد معدات وأدوات

CNTIC 中国技术进出口总公司
CHINA NATIONAL TECHNICAL IMP. & EXP. CORP.
ADDRESS: GENERTEC PLAZA, N° 90, XIANHUAN ZHONGLU, FENGTAI DISTRICT, BEIJING, PEOPLE REPUBLIC OF CHINA
TEL: 86 10 63349195 - FAX: 86 10 63373713 WEB SITE: WWW.CNTIC.COM.CN
REGISTRE DE COMMERCE: 100000000001499
BANK: BANK OF CHINA, BEIJING XICHENG SUB-BRANCHE SWIFT: BKCHCNBJ110, N° 5 FUCHENGMENWAI STREET, BEIJING, CHINA 100037 N° COMPTE US $: 326567516809

FACTURE COMMERCIALE

DATE : 12 AOUT 2015 FACTURE N° : USD20150016-04

DOIT A : SHARIKET KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA (SKTM SPA)
ADDRESSE : AVENUE EL KODS SIDI ABAZ BOUNOURA GHARDAIA, ALGERIE
L/C N° : 00637CDI14002180 DATE DU 22/07/2014
MARCHE N° : 01/ENG/SKTM/2014 DU 25/01/2014 ET SES AVENANTS N°1 DU 28/04/2014, N°2 DU 22/07/2014 ET N°3 DU 07/09/2014
TERMES DE LIVRAISON: CFR PORT ALGER

INTITULE DU CONTRAT : LA REALISATION DES CENTRALES DE PRODUCTION D'ELECTRICITE PHOTOVOLTAIQUE EN SILICIUM POLY CRISTALLIN D'UNE CAPACITE GLOBALE DE 25MW, REPARTIES EN 03 CENTRALES (DJANET-TINDOUF-TAMANRASSET)

L'ASSURANCE COUVERTE PAR SHARIKET KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA (SKTM SPA) (ORDONNATEUR)

N°	DESCRIPTION	SITE	QUANTITE	UNITE	PRIX UNITAIRE (USD)	PRIX TOTAL (USD)
1	SYSTEME DE NETTOYAGE DES PANNEAUX	TINDOUF	1		70,000.00	70,000.00
1.1	CAMION CITERME, SERIAL N°L16254CT9F1011384					
2	SYSTEME DE NETTOYAGE DES PANNEAUX	TAMANRASSET	1		70,000.00	70,000.00
2.1	CAMION CITERME, SERIAL N°L16254CT7F1011383					
3	SYSTEME DE NETTOYAGE DES PANNEAUX	DJANET	1		70,000.00	70,000.00
3.1	CAMION CITERME, SERIAL N°L16254CT5F1011382					
FRAIS DE TRANSPORT MARITIME						36,587.00
MONTANT TOTAL EXIGIBLE						246,587.00
10% RETENUE A LA MISE EN SERVICE						24,658.70
TOTAL						221,928.30

ARRETE LA PRESENTE FACTURE A LA SOMME DE DEUX CENT VINGT-ET-UN MILLE NEUF CENT VINGT HUIT DOLLARS ET TRENTE CENTS

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
Agence Gué de constantine 637
- DOMICILIATION -
IMPORT D.I / D.I.P.
16 01 43 [illegible] 3 40 [illegible] USD
AGENCE GUE DE CONSTANTINE 637, [illegible]

CHINA NATIONAL TECHNICAL IMPORT & EXPORT CORPORATION
DU TINGTING
China National Technical Import and Export Corporation CNTIC

ملحق رقم 03 : نسخة من تصريح جمركي D10 N°1000

(في حالة عدم وجود إعفاءات)

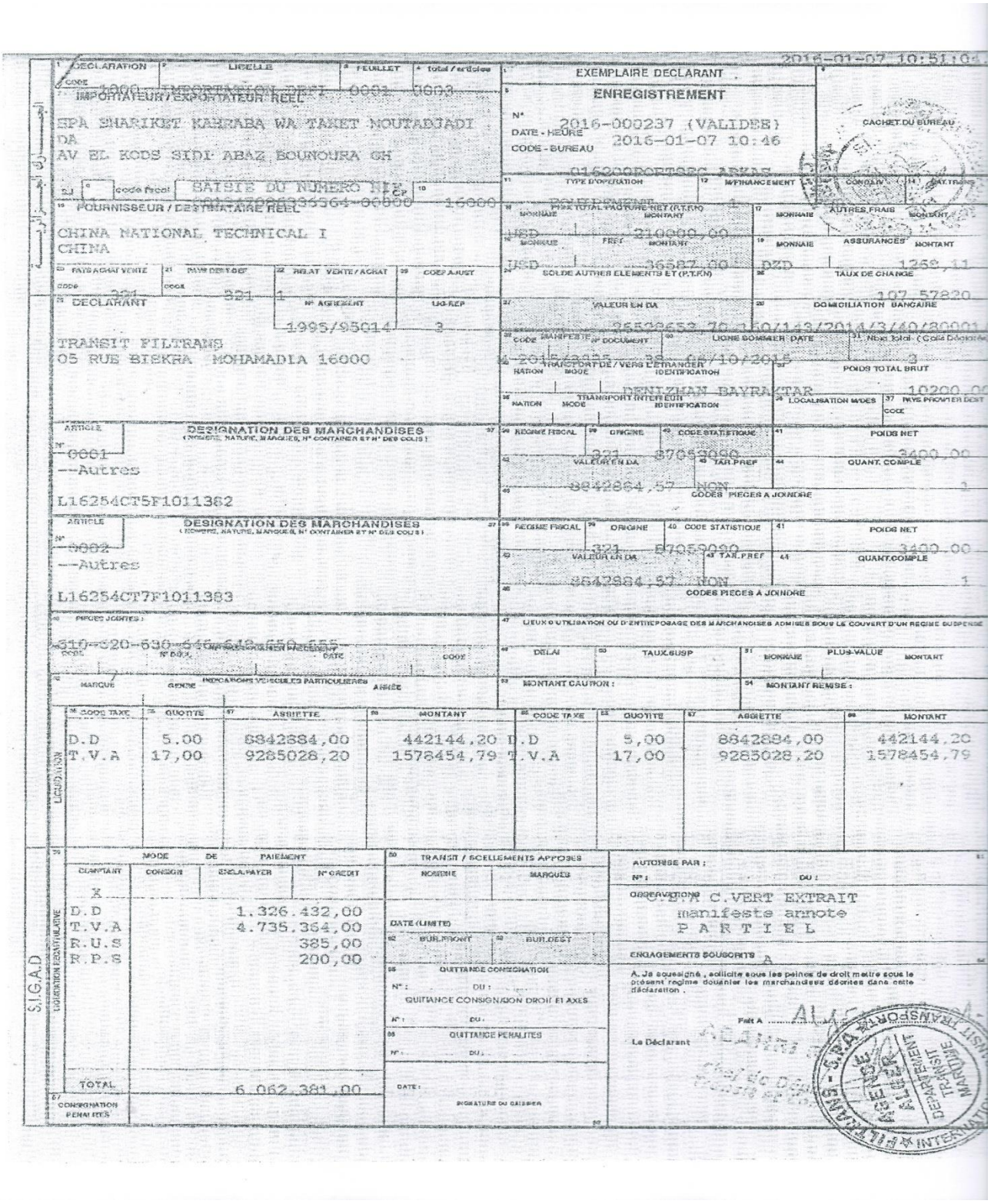

ملحق رقم 04 : نسخة من فاتورة توريد قطع غيار

CNTIC 中国技术进出口总公司
CHINA NATIONAL TECHNICAL IMP. & EXP. CORP.
ADDRESS : GENERTEC PLAZA, N° 90, XISANHUAN ZHONGLU, FENGTAI DISTRICT, BEIJING PEOPLE REPUBLIC OF CHINA
TEL : 86 10 63349195 - FAX : 86 10 63373713 WEB SITE : WWW.CNTIC.COM.CN
REGISTRE DE COMMERCE : 100000000001496
BANK : BANK OF CHINA, BEIJING XICHENG SUB-BRANCHE SWIFT : BKCHCNBJ110, N° 5 FUCHENGMENWAI STREET, BEIJING, CHINA 100037 N° COMPTE US $: 325657516809

FACTURE COMMERCIALE

DATE : 12 AOUT 2015 FACTURE N° : USD20150016-01

DOIT A : SHARIKET KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA (SKTM SPA)
ADDRESSE : AVENUE EL KODS SIDI ABAZ BOUNOURA GHARDAIA, ALGERIE
L/C N° : 00637CDI14002180 DATE DU 22/07/2014
MARCHE N° : 01/ENG/SKTM/2014 DU 25/01/2014 ET SES AVENANTS N°1 DU 28/04/2014, N°2 DU 22/07/2014 ET N°3 DU 07/09/2014
TERMES DE LIVRAISON: CFR PORT ALGER

INTITULE DU CONTRAT : LA REALISATION DES CENTRALES DE PRODUCTION D'ELECTRICITE PHOTOVOLTAIQUE EN SILICIUM POLY CRISTALLIN D'UNE CAPACITE GLOBALE DE 25MW, REPARTIES EN 03 CENTRALES (DJANET-TINDOUF-TAMANRASSET)

L'ASSURANCE COUVERTE PAR SHARIKET KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA (SKTM SPA) (ORDONNATEUR)

N°	DESCRIPTION	SITE	QUANTITE	UNITE	PRIX UNITAIRE (USD)	PRIX TOTAL (USD)
1	PIECES DE RECHANGE-OUTILLAGE ET MATERIEL DE TEST	DJANET	0.81		105,374.20	85,353.10
FRAIS DE TRANSPORT MARITIME						3,239.19
MONTANT TOTAL EXIGIBLE						88,592.29
10% RETENUE A LA MISE EN SERVICE						8,859.23
TOTAL						79,733.06

ARRETE LA PRESENTE FACTURE A LA SOMME DE SOIXANTE-DIX-NEUF MILLE SEPT CENT TRENTE-TROIS DOLLARS ET SIX CENTS

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
Agence Gué de constantine 637
- DOMICILIATION -
IMPORT D.I / D.E.P.
16 | 01 | 43 | 2015 | 3 | 40 | 80001 | USD
AGENCE GUE DE CONSTANTINE 637 - Le 05/07/2015

CHINA NATIONAL TECHNICAL IMPORT & EXPORT CORPORATION
DU TINGTING

China National Technical Import and Export Corporation
CNTIC

ملحق رقم 05 : نسخة من تصريح جمركي D10 N°1008

(في حالة وجود إعفاءات)

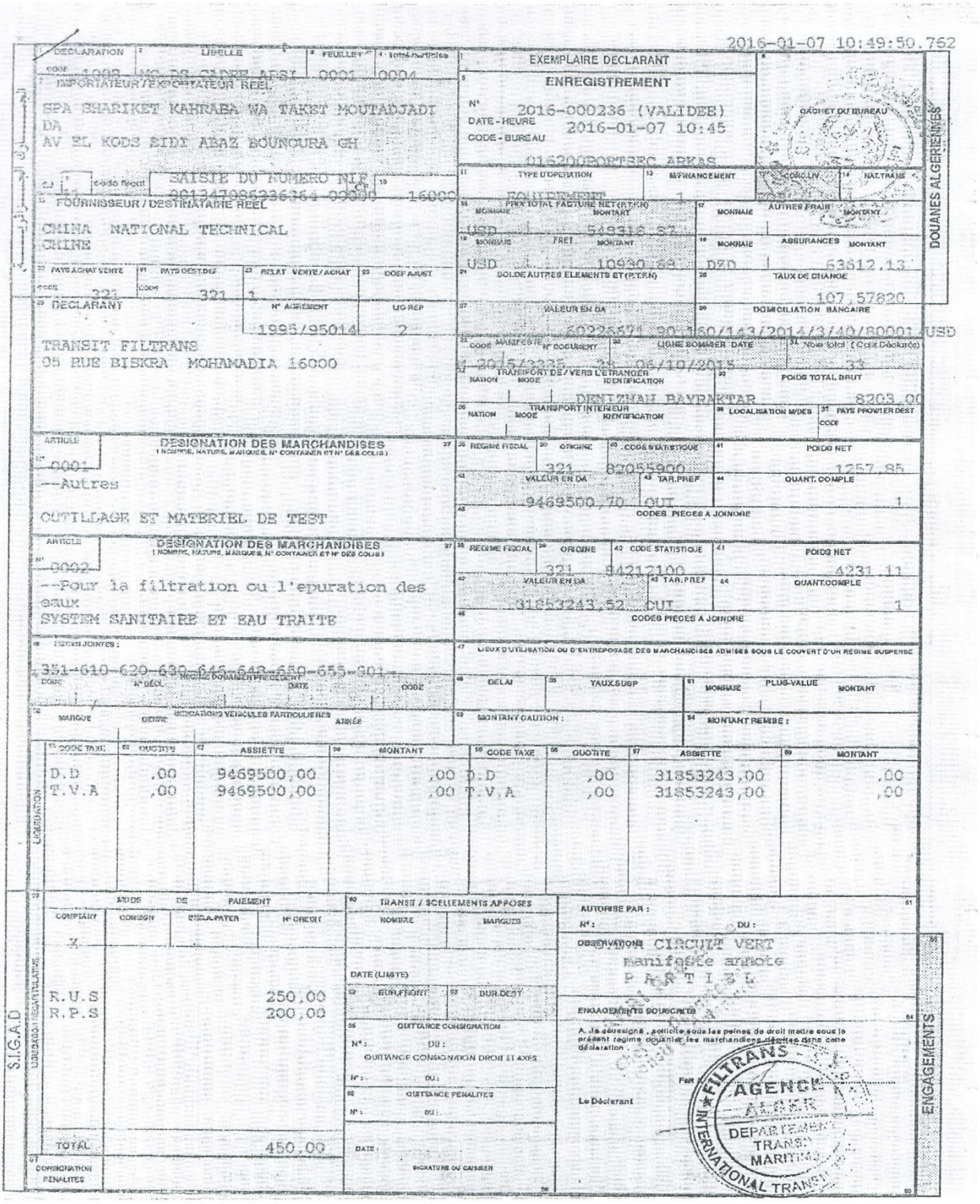

ملحق رقم 06 : نسخة من تصريح بالإستثمار

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الصناعة و المناجم
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

شباك الوحيد اللامركزي

ل.....

التصريح بالاستثمار

رقم.....تاريخ

I. تعريف المستثمر :

1. مؤسسة فردية: (شخص طبيعي)

- اللقب،
الاسم:.....

-
الجنسية:.....

2. شخص معنوي:

2.1.التسمية:.....

2.2.الشكل القانوني: ☐ شركة ذات مسؤولية محدودة ☒ شركة المساهمة
☐ شركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة ☐ شركة التضامن
☐ غيرها

2.3.الشركاء الأساسيون/ المساهمون:

-اللقب، الاسم أو الأسم التجاري:....

-
الجنسية:.....

-
العنوان:....

-اللقب، الاسم أو الأسم التجاري:.....

-
الجنسية:.....

ملحق رقم 07 : نسخة من مقرر مزايا الإنجاز

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الصناعة و المناجم

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

مديرية الدراسات المكلفة

بالإستثمارات الأجنبية المباشرة و المشاريع الكبرى

مقرر منح مزايا الإنجاز

رقم : 0/ 2014/99/0085 المؤرخ في : 30 جوان 2014

المدير العام :

- بمقتضى الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أغسطس 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار المعدل و المتمم،
- بمقتضى الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009،
- و بمقتضى الأمر رقم 10-01 المؤرخ في 26 أغسطس 2010 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 ،
- و بمقتضى القانون رقم 11-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2011، و المتضمن قانون المالية لسنة 2012
- و بمقتضى القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، و المتضمن قانون المالية لسنة 2013 ،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 ، المتعلق بصلاحيات تنظيم و سير الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007، يحدد قائمة النشاطات و السلع و الخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أغسطس 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار ،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-98 المؤرخ في 24 مارس 2008 المتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب و مقرر منح المزايا و كيفيات ذلك ،
- و بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 01 أفريل 2010 المتضمن تعيين المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار،
- و بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 05 أكتوبر 2011 المتضمن تعيين مدير الدراسات مكلف بالإستثمارات الأجنبية المباشرة و المشاريع الكبرى
- و بمقتضى المقرر رقم 02/ن م م ت/2012 المؤرخ في 05 جانفي 2012 الصادر عن المدير العام المتضمن تفويض إمضاء لمدير(ة) الدراسات مكلف بالإستثمارات الأجنبية المباشرة و المشاريع الكبرى
- و بمقتضى قرار المجلس الوطني للإستثمار رقم 12/69/28.02.2013 لاسيما المادتين 3و4 المتضمن ترخيص الوكالة منح المزايا للمشاريع الاستثمارية التي قيمتها المساوي أو تفوق 500 1مليون دج الصادرة عن سونلغاز و فروعها، أو المؤسسات العمومية الاقتصادية المصادق عليها في برنامجها الإستثماري من طرف مجلس مساهمات الدولة، و تكلف الوكالة بتقديم التبريرات ،
- و بمقتضى التصريح بالاستثمار و طلب المزايا المودعان من طرف السيد/ السيدة بوخرص شاهر

2014/99/0085

يقرر

ملحق رقم 08 : نسخة من وثيقة F 20 وثيقة الشراء بالإعفاء

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Série F - n° 20 (2012)

مديرية الضرائب لولاية
DGE
مفتشية الضرائب

ضريبة

№ 1495776

ANNEE : 2014

AUTORISATION D'ACQUISITION EN FRANCHISE (1)

1) - Biens et services entrant directement dans la réalisation de l'investissement.
(Décret législatif N° 93-12 du 05 octobre 1993 relatif à la promotion de l'investissement)
2) - Biens d'équipement utilisés par les jeunes promoteurs éligibles à l'aide du fonds national de soutien à l'emploi des jeunes (Article 42-4 du code des TCA).
3 - Opérations relatives aux contrats portant sur la réalisation d'investissements d'importance nationale.
(Article 91 de la loi de finances pour 1993 modifié par l'article 101 de la loi de finances pour 1994).

Je soussigné (3) SKTM - SPA
AVENUE EL KODS SIDI ABAZ BOUNOURA GHARDAIA

Redevable n° 001347086336364 (4) certifie que les biens, travaux ou services ci-dessous visés entrent directement dans la réalisation de l'investissement exonéré et sont destinés à la réalisation d'opérations imposables à la TVA.

N° et date de la facture d'achats ou de travaux ou du D3	Désignation des biens travaux ou services acquis	Nom du fournisseur ou origine de l'importation	Valeur des biens, travaux ou services H.T.	Montant de la TVA non acquittée	Affectation précise des biens travaux ou services
Facture N° 20140002 du 28/09/2014	Equipement ELECTRICITE PHOTOVOLTAIQUE	CNTIC CHINE	76627220 DA	13 226 627 DA	Décision ANDI N° 2014/99/03B/0 du 14/7/2014

Je m'engage à acquitter le montant de la taxe sus indiquée au cas ou ces biens travaux ou services ne recevraient pas la destination ayant motivé la franchise sans préjudice des pénalités visées aux articles 116 à 139 du Code des TCA et de toute conséquence de droit pouvant résulter d'un tel détournement d'emploi.

Vu pour validation

A ....., le 10 ديسمبر 2014
Chef d'inspection (5)

A Alger, le 10/12/2014
Le Redevable (5)

Shariket Kahraba wa Taket moutadjadida
SPA
DEPARTEMENT FINANCES/COMPTABILITE ET CONTROLE DE GESTION

(1) - Rayer les mentions inutiles,
(2) - N° dans la série annuelle,
(3) - Nom, Prénom, Profession, Adresse du bénéficiaire,
(4) - Numéro d'Identification Statistique,
(5) - Signatures du bénéficiaire de la franchise et du chef d'inspection.

الفهرس

الإهداء.....	II
الشكر و عرفان.....	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات.....	VII
قائمة الجداول.....	IX
قائمة الأشكال.....	X
قائمة الملاحق.....	XI
قائمة الرموز و الاختصارات.....	XII
مقدمة.....	أ–هـ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	42-18
تمهيد الفصل	19
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	20
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحفيزات الجمركية.....	20
المطلب الأول: مفاهيم حول الإدارة الجمركية	20
الفرع الأول :مهام إدارة الجمارك.....	20
الفرع الثاني:العناصر الأساسية للتشريع الجمركي.....	22
المطلب الثاني: التحفيزات الجمركية	24
الفرع الأول : المتعامل الاقتصادي المعتمد **(OEA) Opérateur Economique Agrée**	24
الفرع الثاني : الأنظمة الجمركية الاقتصادية.....	28
الفرع الثالث : التحفيزات الجمركي في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(**ANDI**)	31
المطلب الثالث: أهداف و أهمية التحفيزات الجمركية في تشجيع الاستثمارات	33
الفرع الأول: أهداف التحفيزات الجمركية.....	33
الفرع الثاني: أهمية التحفيزات الجمركية في تشجيع الاستثمارات.....	34
المبحث الثاني: مراجعة الدراسات السابقة	35
المطلب الأول: الدراسات المحلية	35
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	37

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	40
خلاصة الفصل الأول.....	42
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية "دراسة حالة شركة كهرباء وطاقات متجددة– غرداية ".....	82-43
تمهيد الفصل.....	44
المبحث الأول: **الطرق و الأدوات المستخدمة في الدراسة**	45
المطلب الأول: طريقة الدراسة.....	45
الفرع الأول :مجتمع وعينة الدراسة.....	45
الفرع الثاني :مصادر المعلومات وتلخيص المعطيات.....	48
الفرع الثالث : تحديد متغيرات الدراسة.....	49
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	50
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج.....	50
المطلب الأول: عرض وتقديم النتائج المحصل عليها.....	50
الفرع الأول : الإعفاءات المقدمة في إطار المتعامل *الاقتصادي* المعتمد (الرواق الأخضر)	50
الفرع الثاني :الإعفاءات المقدمة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI**	52
المطلب الثاني: مناقشة وتفسير و استخلاص النتائج.....	57
خلاصة الفصل الثاني.....	60
خاتمة	61
قائمة المراجع.....	64
قائمة الملاحق.....	68
الفهرس.....	78